**المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات**

**«ملف»**

**المسار الأمني**

**في «اتفاقات أبراهام»**

**محمد السهلي**

**مدير مركز «ملف»**

**سلسلة «كراسات ملف»**

**العدد السابع والثمانون ـ 30 حزيران(يونيو)2024**

**المحتويات**

**■ مقدمة**

**■ مدخل**

**■ بوصلة التحالفات الأمنية الأميركية**

1 ـ التزامات واشنطن الأمنية بين حقبتين

2 ـ الولايات المتحدة ــ إسرائيل .. العلاقة العضوية

3 ـ هواجس «الحلفاء العرب» في ميزان المصالح

4 ـ الشرق الأوسط : هيكل جديد

5 ـ السلاح .. «بزنس» الحرب والسلام

**■ المسار الأمني في مجرى التطبيق**

1 ـ الإمارات:«إسبارطة الخليج»

2 ــ البحرين: «مربط المارينز»

3 ــ السودان: استثمار مؤجل

4 ــ المغرب: مسار متقدم

5 ــ السعودية: رهانات كبيرة

**مقدمة**

■ يتضمن هذا الملف عرضاً تحليلياً للمسار الأمني الذي قطعته «اتفاقات أبراهام»، وهي تقترب من اتمام عامها الرابع، وقد بدأ الملف بمدخل يضيء على المحطات السياسية التي سبقت الوصول إلى توقيع هذه الاتفاقات، فيما توزعت عناوين الملف على محورين:

• تناول المحور الأول الاطار التاريخي للتحالفات الأمنية الأميركية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ومستوى الالتزامات المتبادلة مع الشركاء في أبرز وأقوى المعاهدات الأمنية التي أبرمتها واشنطن خلال حقبة «الحرب الباردة»، وقد برزت ضرورة هذه الاستعادة في ظل المقارنات ما بين طموحات الأطراف العربية في «اتفاقات أبراهام» بالحصول على اتفاق أميركي يلتزم حمايتها، وبين ما التزمت به الولايات المتحدة في معاهداتها الأمنية مع حلفائها في تلك الحقبة.

وعرض هذا المحور في عدد من العناوين محددات التحالف في الاستراتيجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط بدءاً من العلاقة العضوية التي تربط ما بين واشنطن وتل أبيب وصولاً إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه الاستراتيجية في الاقليم.

• ويقدم المحور الثاني، تغطية مكثفة للخطوات التي تم قطعها في المسار الأمني على صعيد كل طرف عربي عبر الاتفاقات والتفاهمات التي توصل إليها مع واشنطن وتل أبيب منذ توقيع «اتفاقات أبراهام». وقد تضمنت هذه التغطية موجزاً عن تاريخ العلاقات الأمنية بين أطراف الاتفاقات قبل ترسيمها في العام 2020■

**المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات/«ملف»**

**30/6/2024**

**مدخل**

■ أكملت إسرائيل، بنتيجة حرب 1967، احتلال فلسطين وسيطرت على مساحات واسعة من أراضي دول عربية مجاورة. وبقدر ما شكل هذا انتصاراً لمشروعها التوسعي، في تلك المرحلة، وقدَّمها دولة قوية في الإقليم، بقدر ما أبرز أمام واضعي استراتيجياتها معضلة الإجابة على سؤال مستقبلها في المنطقة، التي شخصوها بـ«البيئة المعادية».

ولقد طُرح هذا السؤال في سياق التداول الإسرائيلي حول كيفية تثبيت مكانة إسرائيل إلى جانب الدول الإقليمية الكبرى، ذات «المقومات الاستراتيجية»، بما تحوز عليه من امكانات اقتصادية واستقرار سياسي وقدرات أمنية وطاقات بشرية وبعد تاريخي، وما تتمتع بـه من «عمق إقليمي»، تعبر عنه شبكة من العلاقات التبادلية مع دول الإقليم، في حين لا تمتلك الدولة العبرية العديد من هذه المقومات؛ من بينها علاقات التعاون الإقليمي، بسبب افتقادها إلى العلاقات الطبيعية مع دول الإقليم، الذي حشرت نفسها في خريطته بقوة السلاح.

■ قامت المعالجة الإسرائيلية لهذه «المعضلة» على مقاربة سياسية أجمعت على جوهرها مختلف الأحزاب الصهيونية. تقوم هذه المقاربة أولاً على فصل«الملف الفلسطيني» عن استحقاقات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في حرب حزيران 1967. ووفقاً لذلك، تعرض إسرائيل على الدول العربية المحتلة أراضيها تسويات سياسية ثنائية، تضع فيها خطوط «الحدود الآمنة» التي تنشدها، مقياساً لازماً لخريطة انسحابها من هذه الأراضي، مقابل عقد اتفاقات سلام وتطبيع علاقات مع كل من هذه الدول وصولاً إلى تعميم التطبيع في المنطقة العربية.

وفي «الملف الفلسطيني»، تقطع هذه المقاربة ما بين استحقاقات النكبة وتداعيات حرب حزيران، أي شطب حق عودة اللاجئين الفلسطينيين. وتنكر الهوية الوطنية للأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام 1967، وتحديداً في الضفة، وتعتبرها «أراضٍ أميرية» باتت بحكم المشاع بعد انهيار السلطنة العثمانية وانتهاء السيطرة الأردنية. وبذلك، يقتصر بحث الملف الفلسطيني على صياغة شكل من أشكال الحكم الإداري الذاتي محدود الصلاحيات وبدون مقومات سيادية، وظيفته إدارة شؤون الحياة اليومية لـ«السكان الفلسطينيين» في هذه الأراضي.

■ نجحت اتفاقيات «كامب ديفيد» ــ 1979، في إخراج مصر من دائرة المواجهة العسكرية مع إسرائيل، وألغت هواجس تل أبيب من حرب جماعية عربية أخرى ضدها، بعد حرب 1973. لكن هذه الاتفاقية لم تكسر عزلة الدولة العبرية، بل أدت في مرحلة من المراحل إلى عزل مصر نفسها عن محيطها العربي. وعلى الرغم من العلاقات التي نشأت بين عدد من الرسميات العربية وبين إسرائيل على وقع هذه الاتفاقية، إلا أن هذه العلاقات بقيت في الظل. وبقي، بالتالي، المسعى الإسرائيلي لكسر عقدة «الانعزال الإقليمي» مجرد طموح، خاصة بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران ــ 1979، الذي أضاف خصماً جديداً لها في الإقليم حل مكان حليفها القديم ممثلاً بالنظام الإيراني السابق.

■ تعقدت المساعي الإسرائيلية للانفتاح على المحيط العربي مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الكبرى ــ 1987، وأدى استمرارها واتساعها إلى جانب الممارسات القمعية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، إلى شبه عزلة إسرائيلية على الصعيد الدولي، إلى أن نجحت الولايات المتحدة وحلفاؤها في الإقليم في «إغراء» القيادة الفلسطينية النافذة بالمشاركة في مسار التسوية تحت شعارات «مؤتمر مدريد للسلام» ــ 1991، ومن ثم الانخراط في مسرب فرعي من المفاوضات السرية أوصل إلى توقيع «اتفاق أوسلو» ــ 1993.

وجاءت اتفاقية «وادي عربة» بين إسرائيل والأردن ــ 1994، وترسيم العلاقات الديبلوماسية المغربية ــ الإسرائيلية في العام نفسه، لتنعش الطموح الإسرائيلي مجدداً في شغل موقع معترف به في الإقليم، وبرز بتأثير هذه التطورات مشروع «الشرق الأوسط الجديد»، الذي تحتل فيه إسرائيل موقعاً مركزياً.

■ بات تطبيع العلاقات مع إسرائيل جزءاً من مكونات الخطاب الرسمي العربي مع اعتماد «المبادرة العربية» في القمة العربية التي انعقدت في بيروت ــ 2002، لكن المبادرة اشترطت لنسج هذه العلاقات إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعودة اللاجئين الفلسطينيين. وبالطبع، رفضت تل أبيب المبادرة لأنها تتعارض تماماً مع مقاربتها.

صدرت المبادرة العربية في وقت كان لايزال فيه مبدأ «العمل العربي المشترك» فاعلاً، قبل أن يتآكل بفعل الانقسام الرسمي العربي حول الموقف من تطورات مفصلية شهدتها المنطقة العربية بدءاً من الاحتلال العراقي للكويت وتداعياته، ومن ثم الغزو الأميركي للعراق. وجاءت حقبة الصراعات الداخلية التي شهدها عدد واسع من الدول العربية كمصر وتونس وسوريا وليبيا واليمن لتطلق «رصاصة الرحمة» على هذا المبدأ، بسبب انتقال معظم الأطراف الرسمية العربية من حالة الاختلاف في الموقف، إلى التوزع على خنادق متقابلة في جبهات الصراع السياسي والميداني في هذه البلدان.

■ تراجعت الأوضاع الفلسطينية منذ توقيع «اتفاق أوسلو» بسبب الانقسام السياسي الذي أحدثه في الحالة الفلسطينية. ومع مرور الوقت، باتت تتكشف،حتى للمدافعين عن الاتفاق، سياسة «الشريك الإسرائيلي» القائمة على التمسك بمنجزات الاتفاق الأمنية والاقتصادية، وتجاهل أية استحقاقات تخدم الشعار الخادع الذي تحدث عن قيام دولة فلسطينية مستقلة. وبعد فشل قمة «كامب ديفيد 2»، 7/2000، أدى تفاقم الاحتقان السياسي والشعبي الفلسطيني إلى اندلاع الانتفاضة الثانية ــ 9/2000.

كان من المفترض أن تقلب هذه التطورات الطاولة في وجه السياسات التي أوصلت إلى توقيع الاتفاق، لكن ذلك لم يحصل بسبب تمسك القيادة الرسمية الفلسطينية، المرتبطة بشبكة علاقات إقليمية ودولية، بهذا النهج، وبسبب عدم قدرة القوى السياسية والمجتمعية التي تعارض هذه السياسات على فرض البديل القائم على إعادة الاعتبار للبرنامج الوطني التحرري.

■ تولى حزب الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو للمرة الثانية مقاليد الحكم في إسرائيل ــ 2009، ومازال مستمراً في هذا الموقع منذ ذلك الوقت، باستثناء 17 شهراً حكمت خلالها حكومة بينيت ـ لبيد ، منها 5 أشهر مرحلة انتقالية. وخلال فترة حكم نتنياهو المديدة باتت المقاربة الإسرائيلية لحل الصراع وتطبيع العلاقات مع الدول العربية أكثر ملموسية مع التقدم في تنفيذ مشروعه السياسي تجاه القضية الفلسطينية بشقيه: «الضم» و«السلام الاقتصادي». وقد تلقى هذا المشروع دعماً تطبيقياً مع مجيء دونالد ترامب على رأس الإدارة الأميركية ــ 2017، وإعلان خطته «صفقة القرن» رسمياً ــ 28/1/2020، والتي تطابقت مع المقاربة الإسرائيلية في فصل «الملف الفلسطيني» عن القضايا العربية الأخرى تحت يافطة «السلام الإقليمي»، كما تطابقت معها بما يخص فصل مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة عن مستقبل أصحابها.

وبفعل الضغوط الأميركية والاستعداد القائم لدى بعض الأطراف العربية، شهد العام 2020 توقيع 4 دول عربية على اتفاقات تطبيع مع اسرائيل، وفق مسار أطلق عليه «اتفاقات ابراهام»، وهي على التوالي: الإمارات ــ 13/8، البحرين ــ 11/9، السودان ــ 23/10 المغرب ــ 22/12.

**بوصلة التحالفات الأمنية الأميركية**

**(1)**

**التزامات واشنطن الأمنية بين حقبتين**

*[يعتبر المؤرخون تاريخ انهيار الاتحاد السوفييتي حدثاً فاصلاً بين حقبتين، باعتباره أنهى «الحرب الباردة»، مع أن جميع المؤشرات تقول إن هذا الحدث الكبير الذي أنهى «حقبة القطبين»، لم ينه مظاهر هذه الحرب في سياسات الولايات المتحدة وتحالفاتها السياسية والأمنية، لأنها منذ انهيار خصمها الأساسي، تعاملت مع القوى العالمية الصاعدة كمنافس مرشح لأن يصبح عدواً لدوداً في حال فشلت في احتوائه.*

*ومع ذلك، يمكن القول إن تبدلات وقعت في مستوى تحالفات الولايات المتحدة ما بين الحقبتين من ناحية مستوى الالتزام الأمني الذي تقدمه في تحالفاتها الجديدة، والذي انخفض عما كان الأمر عليه في ظل وجود الاتحاد السوفييتي على رأس منظومة الدول الاشتراكية و«حلف وارسو»].*

**( 1 ــ 1)**

**التزام أميركي صارم خلال «الحرب الباردة»**

**■** ظهر بنتيجة الحرب العالمية الثانية قطبان عالميان على رأس معسكرين متقابلين؛ الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، التي كانت أقل الأطراف تضررا كونها ــ على الأقل ــ الوحيدة التي لم تكن أراضيها مسرحاً لهذه الحرب. وكان لديها القدرة الاقتصادية، وقبل ذلك المصلحة، كي تطلق «خطة مارشال» لإعادة إعمار أوروبا. وقد شكلت هذه الخطة بوابة الولايات المتحدة للدخول كطرف معني في ملفات القارة العجوز الاستراتيجية وفي مقدمها قضية الأمن، تحت شعار مواجهة تمدد «الخطر السوفييتي». فكان تأسيس «حلف شمال الأطلسي»، الذي احتلت واشنطن فيه موقعاً قيادياً.

وفي محاولة لإحكام الطوق الأمني حول الاتحاد السوفييتي، رسَّمت الولايات المتحدة وجودها العسكري في شمال شرق آسيا من خلال معاهدتين دفاعيتين مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية. وعلى الرغم من أن الصين لم تكن في مقدمة استهدافات واشنطن في تلك الفترة، لكنها أبرمت معاهدة «أنزوس» مع أستراليا ونيوزلندا. وعلى امتداد حقبة «الحرب الباردة»(1945 ــ 1991)، شكلت المعاهدات الأربع المذكورة أقوى التحالفات الأمنية التي عقدتها الولايات المتحدة من حيث صرامة الالتزامات المتبادلة:

**1: معاهدة حلف شمال الأطلسي/(ناتو)**

■ تعود فكرة إنشاء الحلف إلى عام 1947، عندما أبرمت بريطانيا وفرنسا «معاهدة دونكيرك»، لمواجهة أي هجوم محتمل من ألمانيا أو الاتحاد السوفييتي في أعقاب الحرب العالمية الثانية وتوسعت المعاهدة بانضمام بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ ــ 1948، وحمل هذا الإطار اسم «منظمة معاهدة بروكسل»(BTO). ثم جرت مباحثات أوسع شارك بها إلى جانب دول معاهدة بروكسل كل من الولايات المتحدة وكندا والبرتغال وإيطاليا والنرويج والدنمارك وإيسلندا. وقد توجت المباحثات بتوقيع الدول الـ12 معاهدة حلف شمال الأطلسي في واشنطن ــ 4/4/1949. ويضم الحلف حالياً 32 دولة.

■ تقوم المادة الخامسة من المعاهدة على مبدأ «الردع»،(Deterrence)، وجاء نصها على النحو الآتي:

«تتفق الأطراف على اعتبار الهجوم المسلح ضد واحد أو أكثر منهم في أوروبا أو أمريكا الشمالية بمثابة هجوم ضدهم جميعاً، وبالتالي يتفقون على أنه في حال حدوث مثل هذا الهجوم المسلح، فإن كل واحد منهم، ممارسة لحقه الفردي أو الدفاع الجماعي عن النفس المعترف به بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، سيساعد الطرف أو الأطراف التي تعرضت للهجوم على هذا النحو باتخاذ الإجراءات التي تراها ضرورية على الفور، منفردة وبالتنسيق مع الأطراف الأخرى، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لاستعادة أمن منطقة شمال الأطلسي والحفاظ عليه.

ويجب إبلاغ مجلس الأمن فوراً بأي هجوم مسلح من هذا القبيل، وبجميع التدابير المتخذة نتيجة له. وتنتهي هذه التدابير عندما يتخذ مجلس الأمن الإجراءات اللازمة لاستعادة السلام الدولي والحفاظ عليه».*[الموقع الرسمي لحلف شمال الأطلسي، بالإنكليزية].*

■ بحسب نصها، يتم تفعيل المادة الخامسة للرد على هجوم تتعرض له أراضي أطراف الحلف في أوروبا وأميركا الشمالية حصراً ، ولا ينطبق على المناطق التي تقع تحت سيطرتها في مكان آخر. واللافت(مثلاً)،أن تفعيل المادة الخامسة لا ينطبق على جزيرة هاواي، وهي الولاية الخمسون للولايات المتحدة، كونها في المحيط الهادئ. ويقول محللون إن الولايات المتحدة قبلت بهذه القاعدة (وربما هي من وضعها)، تجنباً لإمكانية تفعيل المادة الخامسة لصالح الدفاع عن عشرات الجزر والمناطق التي تتبع لإدارة عدد من دول الحلف المنتشرة في بقاع مختلفة من العالم. ووفق هذه القاعدة، يفسر المحللون عدم تدخل الحلف عسكرياً في حرب «الفوكلاند» بين الأرجنتين وبريطانيا ــ 1982.

■ لكن، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، تجاوز الحلف نص المادة الخامسة، ووسع عملياته العسكرية وفق «مفهوم استراتيجي» جديد اعتمده في العام 1999،جاء فيه« يجب علي الحلف أن يضع في اعتباره الإطار الكوني، إذ يمكن أن تتأثر المصالح الأمنية للحلف ودوله بسبب مخاطر تتجاوز مجرد العدوان علي أراضي أحد أعضائه». ثم اعتمد في العام 2010،«مفهوماً استراتيجياً»، أكثر وضوحاً ورد في أحد بنوده« إن الأزمات والصراعات التي تدور خارج أراضي الناتو قد تهدد مصالحه بشكل مباشر، وبالتالي يتعين على الناتو التدخل حيثما أمكنه وحينما اقتضت الحاجة ذلك».

ومن خلال تطبيق هذين المفهومين، خرج الحلف من وظيفة «الردع الدفاعي»،( Defensive deterrence)، التي أعطاها لنفسه عبر نص المادة الخامسة، وتحول إلى مايسمى«الردع الاستباقي»،(Proactive deterrence)، ذي الطابع الهجومي التدخلي، وفق المصالح السياسية لأعضائه وفي المقدمة الولايات المتحدة، وهو ما حصل ــ نموذجاً ــ في يوغسلافيا ــ 1999*.[ د. أشرف محمد كشك: «حلف الناتو: من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية»، مجلة السياسة الدولية ــ 22/8/2011].*

■ تم تفعيل المادة الخامسة للمرة الأولى، بطلب من الولايات المتحدة عقب تفجيرات نيويورك وواشنطن ــ 11/9/2001. وعلى الرغم من أن حلف الناتو بقيادة واشنطن يمتلك قدرات عسكرية هائلة، إلا أن واشنطن أصرت على توسيع جهة الرد على ما وقع في أراضيها عبر تشكيل «التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب». وكان الهدف من وراء ذلك، استغلال ما حدث من أجل تأمين أوسع اصطفاف دولي خلف أولويات الولايات المتحدة واستهدافاتها، تحت شعار استفزازي رفعه الرئيس الأميركي حينذاك، جورج بوش الابن، قال فيه:«من ليس معنا، فهو ضدنا».

■ للحلف 3 ميزانيات رئيسية ذات تمويل مشترك: الميزانية المدنية(تمويل المقر الرئيسي للحلف) والميزانية العسكرية(تمويل هيكل القيادة)، وبرنامج الاستثمار الأمني (تمويل البنية التحتية والقدرات العسكرية). وقد أعلن الحلف ــ 11/2023، رفع ميزانيته العسكرية لعام 2024 بنسبة 12% لتصل إلى 2.03 مليار يورو، كما رفع ميزانيته المدنية بنسبة 18.2% لتصل إلى 438.1 مليون يورو. وفي 2014، أعلن وزراء دفاع «الناتو» التزامهم بتخصيص ما لا يقل عن 2% من ناتج بلادهم المحلي الإجمالي للإنفاق الدفاعي بحلول عام 2024. يذكر أن مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء، غير الولايات المتحدة، قياساً، يكاد يكون مساويا للناتج المحلي للولايات المتحدة، التي ساهمت بـ22,14% من نفقات الحلف(3,45% من ناتجها المحلي) ــ 2019 ، وهو الأمر الذي أثار حنق الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وطالب برفع نسبة مساهمة أطراف الحلف إلى 4% من ناتجها المحلي*.[«الناتو.. أرقام الميزانية ومعضلة مساهمات الأعضاء»، قناة «الحرة» ــ 11/2/2024].*

**2: معاهدة «التعاون والأمن المتبادل» مع اليابان**

■ وُقعت في العام 1951، وجرى تعديلها جوهرياً في 19/1/1960، بإضافة التزام أميركي قوي في حالة وقوع هجوم ضد الأراضي الخاضعة لليابان، وكانت في نسختها الأولى تعطي للولايات المتحدة الحق بالتدخل في الشؤون الداخلية في اليابان، بما في ذلك قمع المظاهرات المعارضة للوجود الأميركي هناك. وتقول المادة الخامسة من المعاهدة المعدلة:

« يعتبر كل طرف أن الهجوم المسلح ضد أي من الطرفين في الأراضي الخاضعة لإدارة اليابان سيكون خطيراً على سلامته، ويعلن أنه سيعمل على مواجهة الخطر المشترك وفقاً لأحكامه وعملياته الدستورية. ويجب إبلاغ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فوراً بأي هجوم مسلح من هذا القبيل، وبجميع التدابير المتخذة نتيجة له، وفقاً لأحكام المادة 51 من الميثاق. وتنتهي هذه التدابير عندما يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لاستعادة السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما».

• وحول القوات الأميركية المتواجدة أساساً على الأراضي اليابانية منذ العام 1945، جاء في نص المادة السادسة: «لغرض المساهمة في أمن اليابان والحفاظ على السلام والأمن الدوليين في الشرق الأقصى، مُنحت الولايات المتحدة الأميركية حق استخدام قواتها البرية والجوية والبحرية للمنشآت والمناطق في اليابان. ويخضع استخدام هذه المرافق والمناطق وكذلك وضع القوات المسلحة للولايات المتحدة في اليابان لاتفاقية منفصلة..». *[الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية اليابانية/بالإنكليزية]*.

■ تضم اليابان 80 قاعدة عسكرية أميركية ينتشر فيها نحو 50 ألف عسكري. وتدفع طوكيو مقابل ذلك ما يشار إليه في اليابان باسم«أوموياري يوسان» (الميزانية المعتبرة). وذكرت هيئة الإذاعة اليابانية العامة ــ 1/2022، أن «إنفاق اليابان على القوات الأميركية خلال السنوات الخمس المقبلة(حتى 2027) يقدر بـ 1.055 تريليون ين (نحو 9.1 مليار $ )، مما يعني زيادة سنوية تبلغ حوالي 88 مليون $ ، قياساً بالسنوات الخمس السابقة*».[«اليابان توقع اتفاقية بـ 9.1 مليار دولار لاستضافة القوات الأميركية»، وكالة «الأناضول» ــ 7/1/2022].*

**3: معاهدة «الدفاع المشترك» مع كوريا الجنوبية**

■ تم توقيعها في 1/10/1953، بعد نحو شهرين من انتهاء الحرب الكورية (25/6/1950 ــ 27/7/1953). وتقول مادتها الثالثة: «يعتبر كل طرف أن شن هجوم مسلح في منطقة المحيط الهادئ على أي من الطرفين الموجودين في الأراضي الخاضعة له الآن، وضمن السيطرة الإدارية الخاصة بكل منهما ــ أو المعترف بها فيما بعد من قبل أحد الطرفين على النحو القانوني، سيكون خطيراً على سلامته، ويعلن أنه سيتصرف لمواجهة الخطر المشترك وفق إجراءاته الدستورية».

واللافت أن ترسيم الوجود العسكري الأميركي يتم بطلب من كوريا الجنوبية بحسب المادة الرابعة التي تقول: «تمنح جمهورية كوريا، وتقبل الولايات المتحدة الأميركية، حق القوات البرية والجوية والبحرية الأميركية في الانتشار داخل أراضي جمهورية كوريا وماحولها،على النحو الذي يحدده الاتفاق المتبادل*».[الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الأميركية].*

■ يتواجد في كوريا الجنوبية 28500 عسكري أميركي يتوزعون على 78 قاعدة. وتحدد اتفاقات ملحقة بالمعاهدة توزيع نفقات التواجد العسكري الأميركي بين الطرفين. وبحسب الاتفاق الذي انتهى بحلول 2019، كانت كوريا الجنوبية تساهم بمبلغ 920 مليون $ سنوياً. وقد نشأت بين الطرفين مشكلة عندما طالب الرئيس دونالد ترامب كوريا الجنوبية رفع مساهمتها إلى 5 مليارات $ ، لكن إدارة بايدن خفضت المبلغ إلى مليار واحد ــ 2021*.[«سول تعلن التوصل لاتفاق مع واشنطن بشأن مساهمتها المالية في نفقات الوجود العسكري الأميركي»، قناة «فرانس 24» ــ 8/3/2021]* *■*

**4 : معاهدة «أنزوس»**

■ وقع المعاهدة كل من الولايات المتحدة واستراليا ونيوزيلندا ــ 1/9/1951، وتتناول الالتزامات المتبادلة بين أطرافها عبر المادة الرابعة التي تقول:«يدرك كل طرف أن أي هجوم مسلح في منطقة المحيط الهادئ على أي من الأطراف سيشكل خطراً على سلامته ويعلن أنه سيتحرك لمواجهة الخطر المشترك وفقاً لعملياته الدستورية...»، وتكمل المادة الخامسة تفصيلاً« ولأغراض المادة الرابعة، يعتبر الهجوم المسلح على أي من الأطراف متضمناً هجوماً مسلحاً على الأراضي الحضرية لأي من الأطراف، أو على الجزر الخاضعة لولايتها في المحيط الهادئ أو على قواتها المسلحة أو قواتها المسلحة العامة، أو السفن أو الطائرات في المحيط الهادئ».

ويخلص المؤرخ الأسترالي كورال بيل حول المعاهدة إلى أن «٩٠٪ منها غطاء أمني يقي استراليا من تجدد الطموحات اليابانية في منطقة المحيط الهادي، و١٠٪ منها يُعتبَر كبوليصة تأمين للوقاية من الميول التوسعية الصينية مستقبلًا»، ويضيف «ستظل آسيا دوماً بقعة خطرة بالنسبة إلى أستراليا من دون التدخل الاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية*».[«معاهدة أنزوس» ص 110 ــ 111، من كتاب «الديبلوماسية» تأليف جوزيف إم سيراكوسا، ترجمة: كوثر محمود محمد ،مؤسسة هنداوي للنشر ــ لندن ــ 2014].*

■ يُلحظ بالمقارنة ما بين المادة الخامسة للناتو وبين كل من المواد الخامسة والثالثة والرابعة في المعاهدات الموقعة مع اليابان وكوريا وأستراليا ونيوزلندا أن الثلاث الأخيرة أقل قوة من حيث صرامة الالتزام المتبادل، حيث تعتبر معاهدة الناتو أي اعتداء على طرف من المعاهدة بمثابة عدوان على جميع الأطراف، في حين تعتبر باقي المعاهدات ذلك خطيراً على سلامة الطرف الآخر. وهذا يعني أن الرد سيكون وفقاً لتقدير الطرف غير المعتدى عليه لمستوى الخطر الذي يهدده جراء الهجوم.

**(2 ــ 1)**

**الحلفاء في الصف الأمامي من المواجهة**

■ بدا لإدارة جورج بوش الأب(1989 ــ 1993) أن انهيار القطب السوفييتي وضع بيد الولايات المتحدة وحدها مفاتيح الحرب والسلام في العالم. وصار ترتيب الأوضاع الاقليمية، ومنها الشرق الأوسط، بما يتلائم مع الوضع الجديد هدفاً أميركياً مركزياً لا يقبل التأجيل. وفي سياق سعيها لتغيير نمط التوازنات العالمية، قامت الولايات المتحدة بدور «الموازن الرئيسي في كل منطقة مهمة وحيوية، عبر تشكيل حزام من التحالفات الأمنية تحت قيادتها، بهدف احتواء أية قوى منافسة في النظام الدولي»*.* لكن لعب دور«الموازن الرئيسي» أدى إلى« تحميل واشنطن نفقات والتزامات أمنية وعسكرية، شكلت عبئاً على الاقتصاد الأميركي، ولم تعد الولايات المتحدة قادرة على الوفاء بجميع التزاماتها اتجاه حلفائها، ما أدى بها لاتباع استراتيجية «التوازن من الخارج»،(Offshore Balancing)»، ويصنف المحللون جانباً كبيراً من سياسات الرئيس السابق دونالد ترامب في إطار هذه الاستراتيجية، التي تتقاطع مع الاستراتيجيات الأخرى في مبدأ الحفاظ على هيمنة الولايات المتحدة، لكنها تضع القوى الحليفة أمام مسؤوليات أكبر في تحمِّل أعباء المواجهة مع الخصوم، وتبقي تدخلها المباشر رهناً بالضرورة، التي، بحسب هذه الاستراتيجية ـــ تنشأ عند التهديد الجدي لمصالح الولايات المتحدة في ثلاث مناطق من العالم: أوروبا وشمال شرق آسيا، كمركزين عالميين أساسيين للإنتاج الصناعي، والخليج العربي الذي ينتج 30% من النفط في العالم*.[(داخل الأقواس):أمينة حلال/«الاستراتيجية الأمنية الأميركية: المفهوم والتيارات الفكرية»/ المعهد المصري للدراسات - 16/9/2022].*

■ وغير بعيد عن هذه الاستراتيجية، نشطت إدارة بايدن في تدعيم التحالفات الأميركية القائمة وتوسيعها، وأنشأت تحالفات جديدة في مواجهة مربع خصوم الولايات المتحدة الحاليين: الصين، روسيا، إيران، كوريا الشمالية. وفي هذا السياق عملت على:

1 ــ تشكيل **تحالف «أوكوس»** ــ 2021، ويضم بالإضافة إلى الولايات المتحدة كلاً من بريطانيا واستراليا. وتعتبر اليابان، نيوزيلندا وكوريا الجنوبية، أطرافًا مرشحة لتوسيع هذا التحالف. وتشمل مشاريع الحلف تطوير غواصات مسيّرة تعمل بالوقود النووي وصواريخ فرط صوتية بعيدة المدى، إضافة إلى وسائل الحرب السيبرانية والذكاء الاصطناعي.

2 ــ توسيع مظلة «التحالف الرباعي للحوار الأمني» **«كواد»**(Quad)، الذي يعود تأسيسه إلى العام 2007، ويضم مع الولايات المتحدة كلًا من الهند واليابان وأستراليا، والذي اعتبرته الصين بمثابة حلف ناتو جديد في المنطقة.

3 ـــ تعزيز مستوى التعاون المعلوماتي والاستخباراتي في إطار تحالف**«العيون الخمس»،(**Five Eyes)،وهو تحالف تجسسي يعود تأسيسه إلى العام 1946، ويضم كندا، وبريطانيا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة، وأستراليا.

4 ــ تفعيل تحالفات واشنطن القديمة، والتدخل لحل المشاكل بين أطرافها، كما حصل في القمة الثلاثية التي عقدت بين الولايات والمتحدة واليابان وكوريا الجنوبية بدعوة من واشنطن ــ 8/2023.

5 ــ مواصلة ما بدأته إدارة ترامب بشأن **«اتفاقات أبراهام»** في الشرق أوسط، وقد قامت بإنشاء الأطر الاقليمية (منها منتدى النقب) ذات الصلة بتطبيق مشروع «السلام الإقليمي» كما حددته «صفقة القرن».

**(2)**

**الولايات المتحدة ــ إسرائيل .. العلاقة العضوية**

■ أيدت الولايات المتحدة «وعد بلفور» قبل صدوره رسمياً ــ 2/11/1917، وكانت أول دولة تعترف بدولة إسرائيل فور صدور الإعلان عن قيامها ــ 14/5/ 1948. وتتلقى إسرائيل الحصة الأكبر عالمياً من المساعدات الأمنية الأميركية(55%)، بموجب البند 22 من برنامج «التمويل العسكري الأجنبي» الأميركي،(FMF)، وتشكل هذه المساعدات 18% من الميزانية الأمنية الإسرائيلية. وتحصل إسرائيل حالياً على مساعدات عسكرية أميركية سنوية بقيمة 3 مليارات و800 مليون دولار، تطبيقاً لمذكرة تفاهم وقعت بين الطرفين ــ 14/9/2016، وتمتد لـ 10 سنوات. وتقدر قيمة المساعدات العسكرية التي تلقتها إسرائيل من واشنطن حتى الآن بأكثر من 130 مليار$. وقد أقر الكونغرس قانوناً يعتبر فيه إسرائيل حليفاً رئيسساً للولايات المتحدة من خارج حلف الناتو.

■ وقع الجانبان 41 اتفاقاً و تفاهماً أمنياً أولها «اتفاق الدعم اللوجستي الثنائي» ــ 23/7/1952، في فترة كانت فيها المنطقة العربية تشهد تغيرات جوهرية في منظومات الحكم القائمة(ثورة 23 يوليو في مصر، ثورة 14 تموز في العراق).وتتوزع الاتفاقات ما بين إجراءات الدعم المتبادل والمناورات العسكرية، والتخطيط الأمني،والتعاون الاستخباري، وأبحاث تطوير الأسلحة، واستعمال القوات الأميركية للقواعد العسكرية الإسرائيلية، ورفع القيود عن بيع إسرائيل إنتاجها العسكري لعدد من الدول الأفريقية. وإلى جانب هذه الاتفاقات وُقعت سلسلة من التفاهمات شملت صفقات متعددة من الأسلحة الأميركية المتطورة في سياق التزام الولايات المتحدة بالحفاظ على التفوق العسكري النوعي لإسرائيل.

■ أقر الكونغرس بالإجماع ــ 3/12/2014، مشروع قانون يعتبر إسرائيل «شريكاً استراتيجياً كبيراً للولايات المتحدة»، ويعزز القانون العلاقات بين البلدين في مجالات الدفاع والأمن والطاقة والابحاث والتنمية والأعمال والزراعة وادارة الثروة المائية والتعليم. ويطالب الكونغرس، في نص القانون، الإدارة الأميركية بأن «تتبادل مع اسرائيل بصورة أكثر انتظاماً وأكثر تحديداً المعلومات المتعلقة بالتطورات العسكرية في الدول المحيطة». وتتم، بحسب القانون،« زيادة مخزون الأسلحة الأميركية في إسرائيل بمقدار 9 أضعاف»، أي من ما قيمته 200 مليون إلى 1,8 مليار$. ويسمح لإسرائيل بموجب اتفاقات سابقة استخدام هذا المخزون على أن تسدد ثمنه. يذكر أن إسرائيل قد استخدمت مخزون السلاح الأميركي لديها في عدوانها على قطاع غزة ــ صيف 2014■

**• سؤال التحالف الدفاعي مع واشنطن!**

■ يلفت الانتباه أنه وعلى الرغم من العلاقة القوية ما بين الولايات المتحدة وإسرائيل، إلا أن الطرفين لا يرتبطان حتى اليوم بمعاهدة أمنية بمستوى «التحالف الدفاعي». وقد دارت في إسرائيل منذ خمسينيات ق.20 نقاشات على المستويين السياسي والأمني حول جدوى وضرورة عقد تحالف دفاعي مع الولايات المتحدة، وكان بن غوريون من أبرز مؤيدي عقد هذا الحلف بهدف تعزيز قدرة الإدارة الصهيونية على توطيد أركان الدولة العبرية الناشئة. وقد تجدد نقاش هذا الموضوع خلال ولايات حكومات كل من إسحق رابين،(1992 ــ 1995)، وشمعون بيريس(1995 ــ 1996)، وايهود باراك ــ (1999 ــ 2001)، وكان الدافع وراء جولات النقاش الثلاث المذكورة ، بحسب «معهد بحوث الأمن القومي» الإسرائيلي:«تعويض إسرائيل عن التنازلات المشمولة في الاتفاقات مع الفلسطينيين ، وتخفيف تأثير هذه التنازلات على الرأي العام في إسرائيل». كما طرح بنيامين نتنياهو هذه الفكرة في حملة انتخابات الكنيست الـ 22 ــــ أيلول 2019. والواضح هنا أن طرح نتنياهو جاء بتأثير وجود دونالد ترامب على رأس الإدارة الجمهورية في البيت الأبيض، والذي تماهى مع مواقف نتنياهو عبر خطة «صفقة العصر»، على صعيدي حل الصراع العربي/ الفلسطيني ـ الإسرائيلي، والموقف تجاه الملف النووي الإيراني.

■ تجدد النقاش الإسرائيلي حول الحلف دفاعي مع واشنطن مع الطموح السعودي لعقد اتفاق دفاع مشترك مع الولايات المتحدة يتجاوز صيغ الاتفاقات الأميركية المبرمة مع باقي الدول العربية المنخرطة في «اتفاقات أبراهام». وقد عرض «معهد بحوث الأمن القومي» في إسرائيل لهذا الموضوع في تقرير له ـــ 3/10/2023، بيًّن فيه حيثيات وجهتي النظر المؤيدة والمعارضة على النحو الآتي:

**•** يرى المؤيدون أن عقد التحالف «سيكون التعبير المثالي عن العلاقات الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة، وسيضعها رسمياً كجزء من السياسة القومية في الدولتين، وسيعزز العلاقات على المدى البعيد. كما يعزز قوة الردع الإسرائيلية أمام أعدائها، ويرسخ في وعيهم الالتزام الأميركي بعيد المدى بأمن إسرائيل، التي يمكن أن تحتاج إلى الدعم الأميركي إذا أصبحت إيران دولة نووية، لا سيما إذا تشكل شرق أوسط فيه الكثير من اللاعبين النوويين».

• ويقول المعارضون إن «العلاقة الخاصة»، التي تربط الطرفين تقوم بالأساس على التزام أميركي قوي وعميق بأمن إسرائيل وضمان تفوقها العسكري النوعي في مواجهة دول المنطقة، وأن التجربة أثبتت إيفاء واشنطن بهذا الالتزام من غير توقيع اتفاق من هذا النوع، كما حصل في حرب 1973، على سبيل المثال. ويتحسب أصحاب هذا الرأي من أن إسرائيل في حال توقيع حلف دفاعي مع واشنطن «ستفقد حرية عملها، وستحتاج الى التبادلية، أي المساعدة في الدفاع عن الولايات المتحدة في أرجاء العالم وتأييد سياستها الدولية». ويمكن الإشارة هنا إلى تزايد تأييد هذا الرأي في الأوساط السياسية والأمنية الإسرائيلية في ظل الخلاف الإسرائيلي ــ الأميركي حول الملف النووي الإيراني. *[«نحو اتفاق دفاع بين الولايات المتحدة وإسرائيل»[صحيفة «الأيام» الفلسطينية، رام الله، نقلاً عن موقع «معهد بحوث الأمن القومي» في إسرائيل ـــ 4/10/2023]* *■*

**• تحت مجهر «الطوفان»**

■ صدر تقرير معهد بحوث الأمن الأمني في إسرائيل، سابق الذكر، قبل 4 أيام فقط من الاختراق الكبير الذي أحدثه «طوفان الأقصى» ــ 7/10/2023، وورد في التقرير تقييم أمني يقول« إسرائيل ليست بحاجة إلى حلف دفاع مع الولايات المتحدة لمواجهة تهديدات مثل الإرهاب؛ حزب الله، وحماس. والولايات المتحدة لا ترغب ــ من ناحيتها ــ في أن تأخذ على عاتقها الالتزام بمواجهتهما». بمعنى أن إسرائيل، بما تمتلك من قوة عسكرية واستخبارية، قادرة على التعامل بنجاح مع التهديدات التي تمثلها المقاومتين الفلسطينية واللبنانية.

■ كشف «الطوفان» خطأ هذا التقدير المشبع بنزعة الغطرسة والمسترخي لادعاء «المناعة الأمنية» الذي تروج له المؤسسة العسكرية. ومنذ اليوم الأول للطوفان، انهار ادعاء المناعة، وتحول «القلق الوجودي» المتأصل في المجتمع الإسرائيلي إلى هلع هستيري. وتبين لقادة دولة الاحتلال، قبل سواهم، أن إسرائيل المعتدة بتفوقها على جميع خصومها في المنطقة تحتاج إلى النجدة في المواجهة العسكرية مع المقاومة الفلسطينية في غزة.

■ تولت واشنطن إدارة وتذخير وتمويل حرب الإبادة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، وهب معها معظم دول حلف الناتو واضعين ترساناتهم العسكرية ونفوذهم السياسي في خدمة هذه الحرب. وبقدر ما أكد تدخل الولايات المتحدة المباشر والفوري عمق العلاقة العضوية بين تل أبيب وواشنطن، بقدر ما أكد في الوقت نفسه فشل الاستثمار الأميركي الأمني في إسرائيل، التي تحصل من واشنطن على 3 مليارات و800 مليون $ مساعدات عسكرية سنوياً. ومن الطبيعي أن يكون لهذا الفشل ارتدادات سياسية قوية داخل الولايات المتحدة ولدى حلفائها على المديين المتوسط والبعيد■

**(3)**

**هواجس «الحلفاء العرب» في ميزان المصالح**

*[تقع المنطقة العربية ضمن استهدافات الاستراتيجية الأميركية من خلال 3 ملفات : الطاقة، مواجهة النفوذ السوفييتي ولاحقاً التمدد الصيني والدور الإيراني،الصراع العربي والفلسطيني ــ الإسرائيلي،. وتلقي واشنطن على عاتقها مهمة «حماية منابع النفط والغاز» في الخليج حتى من أصحابها، وهو ما برز في إعلان «مبدأ كارتر » ــ 23/1/1980، عقب التدخل السوفييتي ـفي أفغانستان ــ 25/9/1979، وانتصار الثورة الإسلامية في إيران ــ 11/2/1979. وقد بدأ البحث فعلياً في هذا المبدأ منذ أن أوقفت دول عربية تصدير النفط عقب اندلاع حرب تشرين ــ 1973، مع أن هذا الوقف لم يستمر طويلاً ولم يكن شاملاً.]*

**• انتشار عسكري على نفقة المضيف**

■ تتواجد في المنطقة العربية قواعد عسكرية أميركية تضم حالياً نحو 30 ألف من جنودها ــ 2024، موزعة بشكل رئيسي على دول مجلس التعاون الخليجي والعراق والأردن وسوريا وفي عدد من الدول العربية شمال إفريقيا. وتضم قطر،مقرات 3 قيادات أمامية مركزية أميركية، للقوات البرية والجوية والعمليات الخاصة. ويقع في البحرين مقر القيادة المركزية لقوات البحرية الأميركية وقيادة الأسطول البحري الخامس، فيما يتمركز في الكويت «التحالف الدولي» الذي شكلته الولايات المتحدة ضد«داعش»،المعروف رسميا باسم«فرقة العمل المشتركة لعملية العزم الصلب». *[«الشرق الأوسط وبرميل البارود(3).. القواعد الأميركية»، قناة « rt arabic» ــ 18/4/2024].*

■وعلى الرغم من التكتم على حجم مساهمة «الحلفاء العرب» في تغطية نفقات التواجد العسكري الأميركي، إلا أن السجال الذي خلقته تصريحات الرئيس ترامب في هذا الشأن نبش عبر وسائل الإعلام بعض المعطيات التي أكدت أن«حصة كبيرة من تكاليف القواعد العسكرية داخل دول مثل الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر مغطاة من قبل الحكومات المضيفة»، وأن« قطر التزمت بالمشاركة في إنفاق 1.8 مليار $ على قاعدة العيديد بموجب اتفاقية مع الولايات المتحدة في عام 2018»، كما أشارت محطة(CNN) ــ 17/1/2020،إلى أن السعودية دفعت نحو 500 مليون دولار، كدفعة أولى لتغطية تكاليف القوات الأميركية العاملة في البلاد.*[«أمريكا تخلي قواعدها في الخليج بعد عام 2030: الفرضية والتبعات» مركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والاستراتيجية /تقدير موقف ــ 22/3/2022].*

**• اتفاقات لا تطفئ الهواجس**

■ تصنف الولايات المتحدة 19 دولة في العالم كحليف رئيسي لها من خارج حلف «الناتو»، من بينها 7 دول عربية: مصر والأردن والمغرب وتونس والكويت والبحرين وقطر. وكانت مصر من بين الدفعة الأولى ــ 1987، التي شملها هذا التصنيف، مع إسرائيل وأستراليا واليابان وكوريا الجنوبية. وترتبط واشنطن باتفاقات أمنية مع معظم الدول العربية. أبرم أغلبها في سياق تفاهمات أوسع تقوم على الشراكة السياسية والاقتصادية. ويلحظ في الجانب الأمني من تلك الاتفاقات أنه يفتقد إلى النص على التزام أميركي قوي في الدفاع عن «الحليف العربي» في حال تعرضه لاعتداء خارجي، وهو التزام توقفت واشنطن عن تقديمه في اتفاقاتها الثنائية منذ توقيع المعاهدة الأمنية المعدلة مع اليابان، باستثناء اتفاقات توسيع حلف الناتو، واكتفت بمنح الأطراف الأخرى ضمانات مقيدة في أي اتفاق أمني يبرم معها.

■ يقرأ محللون في مستوى التزامات واشنطن الأمنية المنصوص عليها في اتفاقاتها المبرمة مع «الحلفاء العرب» بأنها مسقوفة بمقتضيات التعاون بين الطرفين والتي يأتي في مقدمتها التسليح والتدريب وتبادل المعلومات. وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقات والتفاهمات ــ في حالة السعودية مثلاً ــ توكد على «المصلحة المشتركة في أمن الخليج وردع أي قوة أجنبية أو إقليمية من تهديد المنطقة»، إلا أنها لا تحدد الخطوة الأميركية التالية في حال تعرض الطرف الحليف لهجوم مباشر. ويشير المحللون إلى أن ما يقرر وقوع هذه الخطوة وحجمها هو درجة الخطر الذي تقرأه الولايات المتحدة على مصالحها من وراء هذا الهجوم. ويوضح المحللون، أن استنفار الولايات المتحدة ــ مثلاً ــ على رأس تحالف دولي ــ إقليمي لإخراج الجيش العراقي من الكويت لم يكن تفعيلاً لاتفاق أمني ينص على هذا الالتزام، بل لأنها قرأت في ما وقع اختراقاً لمجالها الاستراتيجي الحيوي في الخليج.

■ ويلفت المحللون الانتباه إلى أن الاتفاقات الأميركية التي أسست للعلاقات والتفاهمات الأمنية مع حلفائها العرب أُبرمت في مرحلة كانت فيها الدول العربية بما فيها«الحليفة» تُظهر التزامها الرسمي بمحددات العمل العربي المشترك الذي تأسس على تصنيف إسرائيل «عدواً محتلاً»، وهذا يعني أنه من غير المتوقع أن تبرم الولايات المتحدة اتفاقاً مع أي طرف عربي يتضمن التزاماً صارماً بالدفاع عنه، في وقت كانت فيه إسرائيل مهاجماً محتملاً .. وبقوة .

**(4)**

**الشرق الأوسط .. هيكل جديد**

**■** منذ حرب الخليج الثانية ــ 1990 ــ 1991، سعت الولايات المتحدة إلى تأطير علاقاتها السياسية مع الدول العربية الحليفة ضمن صيغة جماعية منظمة يتم عبرها بحث شؤون المنطقة خارج مؤسسة الجامعة العربية التي بدأت تعتريها مظاهر الانقسام. لكن هذه الصيغة لم تتبلور فعلياً إلا خلال ولايتي جورج بوش الابن(2001 ــ 2009)،التي شهدت في جزئها الثاني لقاءات شبه دورية بين وزيرة الخارجية الأميركية في ذلك، الوقت كوندوليزا رايس، مع وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي ووزيري خارجية مصر والأردن. وكانت العناوين الأميركية المطروحة في تلك اللقاءات تتمحور حول «الملف الإيراني» والأوضاع في العراق ودارفور ومسألة التسوية السياسية للصراع العربي والفلسطيني ــ الإسرائيلي.

وكان واضحاً أمام واشنطن أن «العقدة الفلسطينية» هي ما يعيق توحيد دور حليفيها العربي والإسرائيلي في إطار واحد تحت عباءة استراتيجيتها، وهو هدف أساسي من وراء طرح شعار«الشرق الأوسط الجديد» منذ منتصف تسعينيات ق20. وقد بات تحقيق هذا الهدف بالنسبة لواشنطن وتل أبيب أقرب منالاً على أنقاض العمل العربي المشترك، الذي انهار بفعل الصراعات الدموية في عدد من الدول العربية، وعلى أنقاض مشروع التسوية وفق «أوسلو»، بعد نعي مسار المفاوضات الثنائية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني ــ 2014. وكان لهذه التطورات دور في جعل عناوين «صفقة القرن» قابلة للتداول لدى الدول العربية «الحليفة».

■ تنظر الولايات المتحدة إلى «اتفاقات أبراهام» كمدخل لتنفيذ استراتيجيتها الراهنة تجاه الشرق الأوسط. ووفق مسار هذه الاتفاقات، تعمل واشنطن على إعادة هيكلة الإقليم سياسياً واقتصادياً وأمنياً، بهدف دمج إسرائيل في المنطقة وإقامة تحالف «عربي ــ إسرائيلي» في مواجهة إيران. وقد أكد على ذلك «إعلان القدس» الصادر عن اجتماع الرئيس الأميركي جو بايدن مع رئيس الوزراء الإسرائيلي المناوب يائير لبيد ــ 14/7/2022.

**• التعاون الإقليمي.. خطوة عرجاء**

■ تقدم هذا التوجه على الأرض مع إطلاق فكرة منتدى للتعاون الإقليمي يجمع أولياً الأطراف العربية الموقعة على اتفاقات مع إسرائيل، وتكون اجتماعاته سنوية على مستوى وزراء الخارجية. وقد عقد المنتدى اجتماعه الأول في مستوطنة «سديه بوكير» في النقب ــ 27/3/2022، بمشاركة وزراء خارجية الولايات المتحدة وإسرائيل ومصر والإمارات والبحرين والمغرب(وغياب الأردن)، وبات يحمل اسم «منتدى النقب للتعاون الإقليمي»، الذي اعتبرته الحكومة الإسرائيلية، في قرار لها ــ 28/3/2022، بمثابة «إطار تنظيمي إقليمي أعلى، يركز كل مساعي التطبيع بين الدول المنضمة إليه».

■ لكن، وعلى الرغم من توافق أطراف المنتدى على وضع إيران في خانة «الأعداء»، إلا أن «الملف الفلسطيني» بقي هو العقدة. ويشير محللون إلى عدم وجود توافق حوله حتى ما بين الأطراف العربية بالمنتدى، في ظل اشتعال الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة على وقع تصاعد التنكيل الصهيوني وتغول إجراءات الاستيطان والضم.

ويعود عدم التوافق حول «الملف الفلسطيني» ــ برأي المحللين ــ إلى أن هناك نوعين من «السلام العربي» مع إسرائيل؛ أحدهما «بارد» والآخر «دافئ». والأول قائم بين إسرائيل والدول العربية التي تنظر إلى الملف الفلسطيني بحساسية ترجع إلى عمق القضية الفلسطينية في مجتمعاتها وإلى دورها السابق في الصراع مع إسرائيل، وترجع أيضاً إلى إدراكها أن أية سيناريوهات قسرية تفرض على الفلسطينيين سيكون لها تداعيات سلبية على أمنها القومي، فيما لا يخضع لهذه الاعتبارات الذين خاضوا مع إسرائيل «سلاماً دافئاً». ويعتبر المحللون أن التباين حول الموضوع الفلسطيني هو سبب التأجيل المتكرر لعقد قمة المنتدى الثانية في المغرب، لكنهم يستدركون بأن وجود ملفات أخرى معلقة بين الأطراف العربية المشاركة وكل من الولايات المتحدة وإسرائيل، كان أيضاً من الأسباب القوية لهذا التأجيل.

**• «ماراثون» الصراع على الممرات**

■ من المنظور، في الاستراتيجية الأميركية، أن تلعب الهيكلية الجديدة المفترضة للشرق الأوسط دوراً حيوياً في تأمين خطوط نقل الطاقة والسلع والخدمات، كون الإقليم يقع وسط عقد ممرات مائية استراتيجية وطرق برية حيوية، باتت ميدانياً لصراع دولي محتدم. وتضع الولايات المتحدة في مقدمة أولوياتها مواجهة تمدد بكين التي أطلقت مبادرة «الحزام والطريق» ــ 2013، ومحاصرة الدور الروسي بعد انفتاح موسكو على معظم العواصم الحليفة لواشنطن بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي.

• ضمن هذا المسار، تشكلت مجموعة«2U+2I»ــ 2021، [تلفظ أي تو، يو تو، كدلالة على أسماء دول المجموعة]، وتضم: إسرائيل، الهند، الامارات، والولايات المتحدة. ومن ضمن نشاطاتها، العمل على إنشاء ممر اقتصادي دولي يربط الهند بأوروبا عبر الشرق الأوسط، ويتضمن بناء خطوط سكك حديد وأنابيب لنقل الطاقة. ويمتد الممر عبر بحر العرب من الهند إلى الإمارات، ثم يعبر السعودية والأردن وإسرائيل، وصولاً إلى أوروبا عبر البحر المتوسط. ويُلاحظ أن إسرائيل تشكل في مشروع الممر«عقدة الوصل» بين الدول الأسيوية التي يمر بها وبين أوروبا. وهذا يعطيها ميزة جيوسياسية بالغة الأهمية، ويمنحها في الوقت نفسه إمكانية الاستفادة القصوى من موقعها هذا لتأمين احتياجاتها من السلع والبضائع، كما يجعل المصالح التجارية للدول المستفيدة من هذا الممر، ومنها السعودية والإمارات، محكومة بمستوى توافقها مع السياسات الإسرائيلية، بما فيها، ما يخص القضية الفلسطينية.

• وإلى جانب مواجهة مبادرة «الحزام والطريق» الصينية، ومسعى فك شراكة دلهى مع طهران في مشروع الممر الإيراني ـ الهندي، يهدد مشروع الممر الأميركي مصالح دول عربية عدة أبرزها مصر، التي تشكل مداخيلها المالية من قناة السويس جزءاً مهماً من واردات خزينتها، وستتعرض بالتأكيد هذه الإيرادات للتراجع بعد اكتمال مشروع الممر، كما يحد من رهانات العراق على مشروع «طريق التنمية»، الذي يفترض أن يصله بأوروبا عبر تركيا انطلاقا من شطّ العرب■

**(5)**

**السلاح .. «بزنس» الحرب والسلام**

■ «صفقات السلاح تعني فرص عمل جديدة»، بهذا المعنى خاطب الرئيس ترامب أعضاء الكونغرس في معرض إقناعهم بالتصديق على صفقة الأسلحة مع الإمارات. وفي هذا الاتجاه أيضاً خلُص «مكتب الصناعة والأمن» التابع لوزارة التجارة الأميركية في تقرير له ــ 7/2020، إلى أن عقود بيع صادرات أسلحة بقيمة 15.5 مليار $ «تساهم في استحداث 127,328 فرصة عمل أو الحفاظ عليها»، أي بمعدّل 8215 وظيفة لكل مليار $ من الصادرات. وعلى هذا الأساس ــ مثلاً ، تولِّد الصفقة التي وقعتها الإمارات مع إدارة ترامب ـــ 2020، والبالغة قيمتها 23,4 مليار $ ، 190 ألف وظيفة.

واللافت ــ بحسب التقرير، أن العلاقة عكسية بين عدد فرص العمل المنظورة وبين مستوى تطور الأسلحة المطلوبة. بمعنى أن الطلب على أسلحة وتكنولوجيا عسكرية فائقة التطور يولد فرص عمل أقل مما يولده الطلب على الأسلحة والمعدات الأقل تطوراً. والسبب ــ برأي الخبراء ــ أن مصانع كثيرة من منتجي الأسلحة متوسطة التطور أو الذخائر والقنابل«البسيطة» تتجه نحو الإغلاق بسبب شح الطلب، ومن الطبيعي في حال طُلبت منتجاتها أن تستعيد هذه المصانع دورة إنتاجها وتفتح مجدداً باب التوظيف.

ويقول أحد المحللين الاستراتيجيين الأميركيين في هذا الخصوص:«يُعرَف عن دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أنها أنقذت خطوط إنتاج من خلال قيامها بشراء أسلحة لم تعد الولايات المتحدة تريدها»، ويتابع موضحاً:«ساعدت المشتريات الكويتية والقطرية من مقاتلتَي «بوينغ» من طراز «إف ــ 18» و«إف ــ 15» على استمرار العمل في خطوط تجميع هذه الطائرات في ميسوري.وساهمت المشتريات الإماراتية في [إنقاذ](https://fas.org/sgp/crs/mideast/R44984.pdf) مصنع «باتريوت» في مساتشوستس».*[[جوناثان د. كافرلي «دحض الأساطير المتعلقة بمبيعات الأسلحة والوظائف الأميركية»، مركز مالكوم كير ــ كارنيغي للشرق الأوسط ــ 19/7/2021].](https://carnegieendowment.org/research/2021/05/from-hardware-to-holism-rebalancing-americas-security-engagement-with-arab-states" \l "-?center=middle-east)*

■ يحظّر القانون الأميركي بيع الأسلحة الأميركية «التي قد تقوض التفوق العسكري النوعي لإسرائيل». ويشترط «قانون مراقبة تصدير الأسلحة»، على مشتري هذه الأسلحة استخدامها لأغراض محددة« حفظ الأمن الداخلي، الدفاع المشروع عن النفس، المشاركة في التدابير الجماعية التي تطلبها الأمم المتحدة أو المنظمات المماثلة».

لكن في العام 2020، أعلنت إدارة ترامب أنها ستعيد النظر في هذا القانون بما يسمح بتصدير المزيد من الطائرات الحربية المسيَّرة، بسبب اشتداد المنافسة مع الصين، التي باعت للإمارات والسعودية ومصر طائرات بدون طيار من طراز«وينغ لونغ»، وهو الطراز المنافس بقوة لطائرة «أم كيو ــــ 9» الأميركية.

■ يستثمر المستوردون مناخ المنافسة الشديدة في السوق العالمية للسلاح في الضغط على الدول المنتجة للحصول على أكثر الأسلحة تطوراً،أو للحصول على مكاسب أمنية. فقد ناكفت الإمارات إدارة بيل كلينتون،(1993 ــ 2001)، حول صفقة طائرات «ف ــ 16» ـــ 1998، وطالبت حينها أن يتم تطويرها بمستوى «أف-16 بلوك 60» التي انتجت بعد توقيع الصفقة. وعندما تمنعت الإدارة الأميركية، أعلنت الأمارات عن شراء 30 طائرة فرنسية من طراز «ميراج 9-2000». وحذرت من أنها ستشتري المزيد من الطائرات المتطورة من دول أخرى حال عدم تلبية طلبها. وانتهى الأمر بنزول واشنطن عند الطلب الإماراتي.

وفي معرض حث الإدارة الأميركية على إبرام اتفاق أمني قوي مع الرياض، وجه ولي العهد السعودي محمد بن سلمان

رسالة تحذير مبطنة لإدارة بايدن خلال المقابلة مع قناة «فوكس نيوز» الأميركية ــ 23/9/2023، عندما قال للمذيع «نحن أكبر مشترٍ للأسلحة الأميركية، ونؤدي دوراً حاسماً في صادراتكم اقتصادياً، أنتم لا تريدون أن نستورد الأسلحة من بلد آخر».يذكر أن قيمة مشتريات المملكة من الأسلحة الأميركية بلغت خلال العقدين الماضيين نحو 140 مليار $.

■ قدر«معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي»،إجمالي قيمة صفقات السلاح التي تمت في العام 2023 بما يتراوح بين 1.15 ــ 1.25 تريليون $، بينما كانت في 2022 تتراوح بين 1.17 ــ 1.20 تريليون $.وتصدر ترتيب الدول المصدرة للأسلحة كل من: الولايات المتحدة (40%)، روسيا(16%)، فرنسا(11%)،الصين (5.2 %)،ألمانيا (4.2%)، إيطاليا (3.8%)،بريطانيا(3.2%)،إسبانيا(2.6%)،كوريا الجنوبية(2.4%)،إسرائيل (2.3%).

ضمت قائمة الدول العشر الأولى المستوردة للسلاح 3 دول عربية: السعودية (2)، قطر(3)، مصر(6)، فيما الترتيب العالمي لدول عربية أخرى: الإمارات(11)، الكويت (12) ،الجزائر(18) ،المغرب(29) ،الأردن (39)،البحرين(40) .*[وكالة«الأناضول ــ 3/4/2023].*

■ بلغت صادرات الأسلحة الإسرائيلية في العام 2022 رقماً قياسياً تجاوز 12.5 مليار$، وذكر تقرير لوزارة الدفاع الإسرائيلية،أن مشتريات الإمارات والمغرب والبحرين رفعت مبيعات إسرائيل من السلاح في العام 2022 بنسبة 24%. وقد صُنفت 3 شركات إسرائيلية: «إلبيت»،«الصناعات الجوية»،«رفائيل» من ضمن أكبر 100 شركة تصدير سلاح في العالم.

وتوزعت أنواع الأسلحة التي شملتها الصادرات الإسرائيلية على النحو الآتي: طائرات بدون طيار بنسبة 25%، صواريخ وقذائف وأنظمة الدفاع الجوي ــــ 19%، أنظمة رادار ومضادات جوية ـــ 13%، أنظمة مراقبة وإلكترونيات ــ 10%، تكنولوجيا معلومات وأنظمة اتصالات ـــ 6%، معلومات واستخبارات سيبرانية ـــ 6%، طائرات مأهولة ــ 5%، وسائل إطلاق النار ـــ 5%، مركبات واتصالات ـــ 5%، ذخائر وأسلحة ـــ 4%، أنظمة بحرية ـــ 1%، خدمات عملاء ـــ1%.*[« قفزات في صادرات الأسلحة الإسرائيلية إلى شتى الأنحاء!» ــ «مدار» ــ 11/9/2023]*■

**المسار الأمني في مجرى التطبيق**

■ منذ بدء المفاوضات مع الولايات المتحدة حول «اتفاقات أبراهام»، رفعت الأطراف العربية مستوى مطالبها الأمنية مقابل التطبيع. وبما أنها،(باستثناء السودان)، ترتبط بعلاقات أمنية قوية وقديمة مع واشنطن، فإن طلباتها تجاوزت حدود تلبية طموحاتها السابقة التي تمحورت عموماً حول حفظ استقرار نظامها السياسي، وانتقلت باتجاه المطالبة بعقد اتفاقات أوسع وأقوى تكفل ردع الخصوم، وتطوير قدراتها العسكرية والأمنية وتعزز موقعها الإقليمي. وقد أدى نمو النزعات العسكرية التدخلية لدى كل من الإمارات والسعودية في شؤون المحيط العربي، إلى نشوء تعقيدات سياسية وميدانية دفعت كل منهما إلى طرح التزامات إضافية على الحليف الأميركي، خاصة بعد تعرض أراضيهما ومنشآتهما النفطية للهجوم العسكري المباشر. وعلى خلفية تفاقم التوتر مع الجزائر، وسع المغرب أيضاً من دائرة مطالبه الأمنية لتشمل اتفاقاً قوياً ومديداً يكفل تطوير مؤسساته العسكرية والأمنية، وتحديث ترسانته الحربية.

■ تقيِّم إسرائيل مسار المباحثات الأمنية بين واشنطن وباقي أطراف «اتفاقات ابراهام»، وفق معيار الالتزام الأميركي بأمنها وتفوقها العسكري. وكانت دائماً على دراية بمضمون الطلبات العربية الموجهة إلى واشنطن، ومن خلال الأقنية الأميركية الرسمية ذاتها التي تلقتها. لذلك كانت ردودها على هذه الطلبات فورية وقبل أن تتوصل الولايات المتحدة إلى اتفاق بشأنها مع أي طرف عربي. وقد نجمت هذه الآلية أساساً عن الشراكة الأميركية ــ الإسرائيلية في بلورة «صفقة القرن»ـ ومن ثم إعلانها الرسمي على لساني ترامب ونتنياهو في مؤتمر صحفي واحد بواشنطن ــ 28/1/2020.

من هذه الزاوية، أصبحت الخارجية الإسرائيلية بمثابة«صندوق بريد مزدوج»، يصلها عن طريق «القناة الأميركية» ما تطلبه الأطراف العربية من واشنطن، جنباً إلى جنب مع ما تبحثه هذه الأطراف معها مباشرة بشأن ترتيبات العلاقات الثنائية وإطارها المستقبلي. وربما هذا هو ما دفع الأطراف العربية في النهاية لأن تضع تل أبيب مسبقاً بصورة ما تريده من الإدارة الأميركية توفيراً للوقت وطمعاً في الحصول على دعمها.

**(1)**

**الإمارات: «إسبارطة الخليج»!**

■ يحلو لخبراء استراتيجيين غربيين أن يطلقوا لقب «إسبارطة الصغيرة» على دولة الإمارات العربية المتحدة، في معرض مقارنة حجمها الصغير بمستوى قدراتها العسكرية ونوعية تسليحها المتقدم، وحجم دورها التدخلي في عدد من ساحات الصراع في محيطها الإقليمي، ومستوى إنفاقها الدفاعي، الذي ارتفع من 1.66 مليار $ ـــ 2018، إلى 2.3 مليار $ ــ 2019، ويشكل ما بين 11.9 و 14% من إجمالي ميزانيتها العامة، وهذا يساوي نحو 6 أضعاف متوسط الانفاق الدفاعي العالمي قياساً للناتج المحلى(2.2%). ويبلغ عدد أفراد الجيش نحو 63 ألفاً، فيما لا يتجاوز عدد مواطني الأمارات 1.2 مليون من بين 9.9 مليون شخص يقطنون ويعملون فيها، وهو ما دفع المحللين لترجيح وجود مقاتلين من جنسيات أخرى في صفوف الجيش الإماراتي.

■ يتواجد في الإمارات نحو 5000 أميركي و1600 كوري جنوبي و400 فرنسي وعدد أخر من البريطانيين والأستراليين، يتوزعون جميعاً ما بين جنود وبحارة ومستشارين ومدربين عسكريين وعاملين في مهام لوجيستية مختلفة. ويتلقى في قاعدة الظفرة الإماراتية سنوياً نحو 2000 عسكري من 10 دول تدريبات في مجال «الدفاع الجوي». وشاركت الإمارات في عمليات الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي، وقوات حفظ السلام الإقليمية، في الصومال وكوسوفو وأفغانستان، وتوجد على أراضيها مدرسة عسكرية لتدريب النساء في إطار مهام «قوات حفظ السلام النسائية» في أفريقيا وآسيا.[ميليسا دالتون, حجاب شاه:«تطور التعاون العسكري والأمني الخارجي الإماراتي: الطريق نحو الاحتراف العسكري» ـ مركز مالكوم كير ــ كارينغي ــ 12/1/2021].

**• رحلة البحث عن اتفاق أمني فاعل**

■ ترتبط دولة الإمارات منذ تأسيسها ــ 1971، بعلاقات سياسية وأمنية وثيقة مع الولايات المتحدة، وقد وقع الطرفان عدة اتفاقات أمنية: 1ــ اتفاق «الأمن العام للمعلومات العسكرية» ــ 1987؛ 2 ــ «اتفاق التعاون العسكري والدفاع المشترك» ــ 7/1994، ويقضي بإنشاء مكتب عسكري للاتصال وحصول القوات الأميركية على تسهيلات، وإنشاء قواعد لوجستية بحرية في كل من ميناء زايد وجبل علي ودبي والفجيرة؛ 3 ـ «اتفاق الاستحواذ والخدمات المشتركة» ــ 2006؛ 4 ــ «اتفاق التعاون الدفاعي» ـــ 2019. وقد وُقع هذا الاتفاق في ظل ولاية ترامب، وفي سياق المسعى الأميركي لتطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل. وكان أول اتفاق أمني «تمهيدي» قبل ترسيم مسار «اتفاقات أبراهام»، الذي دشنته الإمارات ــ 13/8/2020 .

وقد اعتقدت أبو ظبي أن اتفاق التعاون الأمني الأخير سيشكل عامل ردع لخصومها في سياق انهماكها التدخلي في اليمن. لكن تعرض أراضيها بما فيها العاصمة للقصف - 2022، واقتصار الرد على مصدر الهجوم على دور قواتها المسلحة، جعلها تدرك هشاشة الاتفاق الذي وقعته مع إدارة ترامب، ودفعها لمطالبة إدارة بايدن باتفاق جديد أكثر فعالية، بديلاً عن الاتفاق السابق، الذي تبين لها أنه مجرد «تفاهم أمني» فقد مفعوله مع تغير الإدارة السياسية في الولايات المتحدة[صحيفة «العرب»- 22/9/2023].

■ وكانت إدارة ترامب المنتهية ولايتها، قد وافقت ـــ 11/11/2020، على بيع الإمارات أسلحة وذخائر ومعدات عسكرية بقيمة 23.4 مليار$، وتشمل 50 طائرة مقاتلة من طراز «إف 35»، الأكثر تطوراً في الترسانة الأميركية، و 18 طائرة مسيرة من طراز «أم كيو 98»، وذخائر صواريخ جو ــ جو، وجو ـ أرض، ويستغرق تنفيذ الصفقة عدة سنوات. ومع رحيل إدارة ترامب تملك الإمارات القلق حول مصير الصفقة، لكن هواجسها زالت عندما أعلنت إدارة بايدن ـــ 4 / 2021 ، أنها ستمضي في تنفيذها.

يذكر أن إسرائيل تراجعت عن تحفظها على هذه الصفقة بعد حصولها على ضمانات أميركية بالحفاظ على تفوقها العسكري الإقليمي، وجاءت هذه الضمانات قبل إقرار الصفقة رسمياً وعبر إعلان مشترك وقعه كل من وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس ونظيره الأميركي مارك إسبر*.* وتمتلك إسرائيل 24 طائرة من طراز«إف 35»، ومن المقرر أن يصل عدد مقاتلاتها من هذا الطراز إلى 50 في هذا العام ـــ 2024.

**• أبوظبي ــ تل أبيب .. طريق سالك بالاتجاهين**

■ في عام 2008، وقّعت هيئة المنشآت والمرافق الحيوية في أبوظبي(المسؤولة عن الأمن والسلامة) عقداً بلغت قيمته 816 مليون دولار مع شركة «AGT International»،وهي شركة سويسرية يمتلكها رجل الأعمال الإسرائيلي، ماتي كوتشافي، من أجل شراء معدّات مراقبة للبنية التحتية الحيوية في الإمارات، بما في ذلك منشآت النفط والغاز. وزوّدت الشركة نفسها، أبوظبي، بثلاث طائرات مسيّرة، تهدف إلى تعزيز قدراتها الاستخباراتية والأمنية. كما زوّدت شرطة أبوظبي بنظام مركزي للمراقبة الأمنية يعرف باسم «عين الصقر»، وقد بدأ العمل به رسميًّا في تموز/ يوليو 2016. وفي آب (أغسطس) 2018، اشترت الإمارات من مجموعة «NSO» الإسرائيلية تكنولوجيا متطورة لقرصنة الهواتف النقالة؛ بغرض التجسّس على معارضيها في الداخل والخارج، ومن تعتبرهم خصومها.

وتعمّقت العلاقات العسكرية بين إسرائيل والإمارات، وخصوصا بعد الهجمات التي تعرّضت لها ناقلات نفط قرب ميناء الفجيرة في أيار(مايو) 2019. ففي آب (أغسطس) 2019، صرّح وزير الخارجية الإسرائيلي السابق، يسرائيل كاتس، أن إسرائيل باتت جزءاً من «التحالف الدولي لأمن وحماية الملاحة البحرية وضمان سلامة الممرات البحرية». وقد أنشأت الولايات المتحدة الأميركية هذا التحالف، وهو يضم كلًّا من السعودية، الإمارات، البحرين، بريطانيا، أستراليا وألبانيا، ويهدف إلى تعزيز أمن وسلامة السفن التجارية التي تمر عبر الممرات البحرية.[ «اتفاقات أبراهام.. معضلة اندماج إسرائيل في المنطقة» ص 90ــ 91، من كتاب« تحت المجهر»، الرقم 44 من «سلسلة الطريق إلى الاستقلال»ـ المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات/ «ملف» ،الطبعة الأولى ــ 2023].

■ بعد توقيع اتفاق التطبيع، اتسعت العلاقات بين الطرفين واتخذت التعاون بينهما طابعاً رسمياً:

ــ ففي آذار/ مارس 2021، وقّعت مجموعة التكنولوجيا المتقدمة في قطاع الدفاع بالإمارات (إيدج)، مذكرة تفاهم مع شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية، وذلك لتطوير الإنتاج الأمني والعسكري المشترك بين البلدين، وبناء نظام متقدم للدفاع ضد الطائرات من دون طيار.

ــ أعلنت شركة «مجموعة 42» الإماراتية، وسلطة تطوير الأنظمة القتالية («رفائيل») ــ 21/4/2021، عن إبرام اتفاق لإقامة مشروع مشترك، لتسويق «تقنيات الذكاء الاصطناعي وحلول البيانات الضخمة». وقال السفير الإماراتي في إسرائيل، محمد آل خاجة إن هذا المشروع «ليس مجرد اجتماع شركتين، بل هو تعاون استراتيجي يعزز العلاقة بين إسرائيل والإمارات».

ــ وفي كانون الثاني/يناير 2022، أعلنت شركة «إلبيت سيستمز»الإسرائيلية للأسلحة المتطورة أن فرعها في الإمارات حصل على عقد بقيمة 53 مليون $ لتزويد سلاح الجو الإماراتي بأنظمة دفاعية. وتعمل الشركات الإسرائيلية والإماراتية معاً أيضاً لتطوير نظام مضاد للطائرات دون طيار.

ــ وفي شباط/فبراير 2023، كشفت الإمارات وإسرائيل عن أول سفينة عسكرية غير مأهولة (دون قبطان) تم إنتاجها بالتعاون ما بين شركة صناعة الطيران الإسرائيلية ومجموعة «ايدج» الإماراتية. والسفينة مزودة بأجهزة استشعار وأنظمة تصوير متطورة، ويمكن استخدامها للمراقبة والاستطلاع ورصد الألغام، وقد تم عرضها في معرض الدفاع البحري (نافدكس) في أبوظبي[«الرباعية الأميركية ــ الإسرائيلية ــ الهندية ــ الإماراتية: خلفيات التحالف وأهدافه» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات / تقدير موقف ــ 19/7/2022]■

**(2)**

**البحرين .. «مربط المارينز»**

■ تتواجد وحدات عسكرية أميركية في البحرين منذ 1948. وفور انسحاب بريطانيا من هناك ــ 1971 ، وقعت واشنطن مع المنامة اتفاقية ــ 31/12/1971، استأجرت بموجبها مرافق بحرية كمراكز لقواتها، وتم على هامش الاتفاقية توقيع عدد من التفاهمات الأمنية شملت شحنات أسلحة وبرامج تأهيل وتدريب إلى جانب قضايا لوجستية. ووقع الطرفان «اتفاقية التعاون الدفاعي» ــ 27/10/ ــ 1991، ومدتها عشر سنوات تتجدد سنوياً عند انقضائها، وبموجبها انتقل مقر القيادة المركزية لقوات البحرية الأميركية إلى البحرين، وجرى تعديل الاتفاقية عام 1995،بالنص على نقل قيادة الأسطول الأميركي الخامس أيضاً إلى هناك. وتقوم سفن الأسطول بدوريات مراقبة تغطي منطقة الخليج العربي وخليج عُمان والبحر الأحمر وبحر العرب، ومضيق هرمز وقناة السويس ومضيق باب المندب. وقد أنفقت الولايات المتحدة نحو 2 مليار $ لتطوير منشآتها البحرية هناك، فيما يقدر عدد الجنود الأميركيين في البحرين بـ 7000، معظمهم من مشاة البحرية، «مارينز».

**• مذكرة التفاهم الخليجية الأولى مع إسرائيل**

■ لم يتمكن بنيامين نتنياهو من حصاد «ثمار» توقيع «اتفاقات أبراهام» الأربعة وهو على رأس حكومته، لأنها سقطت بعد توقيع آخرها مع المغرب ــ 12/2020. لتتولى ذلك الحكومة التي شكلها خصومه ــ 6 /2021. فقام شريكه السابق ووزير الدفاع في حكومة بينيت ــ لبيد، بيني غانتس، بتوقيع مذكرة تفاهم أمنية مع البحرين ــ 2/2022، وهي أول مذكرة من هذا النوع توقعها إسرائيل مع دولة خليجية، والثانية مع طرف في«اتفاقات أبراهام»، بعد المغرب.

تنص المذكرة على «تعزيز التعاون الأمني بين الطرفين بما يشمل إبرام صفقات أسلحة وتجهيزات ومعدات عسكرية، وإجراء تدريبات مشتركة، وإتاحة المجال للشركات الخاصة من كلي البلدين في عقد صفقات تتصل بتجارة التجهيزات الالكترونية، وبخاصة أجهزة التشويش والتنصت وتطبيقات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية التي تنشط في انتاجها الشركات الإسرائيلية» . ويذكر في السياق، أن البحرية الإسرائيلية تشارك، منذ توقيع المذكرة في المناورات التي تقودها القيادة المركزية للقوات البحرية الأميركية في البحرين.[«الجزيرة نت ــ 3/2/2022].

وتجدر الإشارة إلى أن البحرين، ألغت رسميا مقاطعتها لإسرائيل قبل نحو 15 عاماً من توقيع «اتفاقات أبراهام»، وتم ذلك عقب توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة ــ 5 / 2004. وقال وزير المالية البحريني آنذاك أحمد بن محمد آل خليفة إن«البحرين تدرك الحاجة إلى سحب المقاطعة الأولية ضد إسرائيل وتعمل على تطوير الوسائل لتحقيق ذلك».*[«تايمز أوف إسرائيل» ــ 15/9/2020].*

**• اتفاق أمني ضعيف ومتأخر مع واشنطن**

■ وقعت البحرين والولايات المتحدة «اتفاقية التكامل الأمني والازدهار الشامل» ـ 13/9/2023، وقد ورد الجانب الأمني في مادتها الثانية تحت عنوان: «التعاون الدفاعي والأمني»، وجاء في نصها: «يعتبر أي اعتداء خارجي أو تهديد باعتداء خارجي ضد سيادة أي من الطرفين واستقلاله وسلامة أراضيه مدعاة قلق بالغ بالنسبة إلى الطرف الأخر. وفي حال وقوع اعتداء خارجي أو تهديد بالاعتداء الخارجي ضد أحد الأطراف، يتعين على الطرف الآخر ــ وفقا لدساتيره وقوانينه — الاجتماع فوراً وعلى أعلى المستويات بغرض تحديد الاستجابة الدفاعية والرادعة المناسبة وتنفيذها على النحو المتفق عليه بين الأطراف، بما في ذلك في المجالات الاقتصادية و/أو العسكرية و/أو السياسية».[موقع وزارة الخارجية الأميركية، بالعربية - 13/9/2023].

وعلى الرغم من التهليل الخليجي الرسمي بالاتفاق الأمني الأميركي مع البحرين، يلحظ في نصه أنه يكتفي باعتبار الاعتداء على طرف من الاتفاق «مدعاة للقلق» بالنسبة للطرف الآخر، **و**يترك مستوى ونوع التحرك لمواجهة هذا الاعتداء إلى قرار مشترك سيأخذ بالضرورة جولات من البحث، كما يدل نص الاتفاق على أن تحرك الجانب الأميركي يحتاج إلى إجراءات دستورية وقانونية من بينها بالتأكيد قرار من الكونغرس، بينما تعتبر معاهدات «التحالف الدفاعي» أن الاعتداء على أي طرف بمثابة اعتداء على الطرف الآخر، بما يوجب الرد الفوري■

**(3)**

**السودان: استثمار مؤجل**

■ السودان، هو الطرف الوحيد في «اتفاقات أبراهام» الذي لا تربطه علاقات قوية مع الولايات المتحدة، بل على العكس، وضعته واشنطن على لائحة «الدول الراعية للإرهاب» منذ تسعينيات ق 20، على خلفية إيوائه حينذاك إسلاميين متطرفين بينهم زعيم تنظيم القاعدة، أسامة بن لادن، ونجم عن هذا التصنيف عقوبات أعاقت فرص الاستثمار الأجنبي في السودان، ومنعت حصوله على مساعدات وقروض من الهيئات المالية الدولية، في وقت هو فيه بأمسّ الحاجة إلى ذلك، مع استمرار تدهور اقتصاده المثقل بالديون المقدّرة بنحو 60 مليار$، وبمعدلات تضخم عالية بلغت أكثر من 200%، فضلاً عن تدهور مريع في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية والبنية التحتية، وتراجع كبير في قيمة العملة الوطنية، ومعدلات فقر فاقت الـ70% وبطالة بلغت 40%.

■ جرى التمهيد لعملية التطبيع منذ عهد الرئيس عمر البشير، عبر لقاءات عدة بين مسؤولين إسرائيليين وسودانيين. واستُؤنف هذا المسار ـــ بعد الاطاحة به ــ مع السلطات الانتقالية برعاية أميركية مباشرة، ليتوج بلقاء جمع في شباط (فبراير) 2020، رئيس مجلس السيادة السوداني عبدالفتاح البرهان، ونتنياهو في عنتابي الأوغندية.

وخلال زيارة وفد إسرائيلي ــ أميركي مشترك للخرطوم ــ 21/10/ 2020، تم التوصل مع البرهان، ورئيس الحكومة حمدوك، إلى «اتفاق مبدئي بشأن تطبيع متدرج للعلاقات بين الخرطوم وتل أبيب، وصولاً إلى علاقات كاملة بينهما، في مقابل صفقة واسعة شملت: رفع السودان من قائمة الإرهاب؛ تخصيص مساعدات مالية للسودان؛ تحرير الأموال السودانية المحتجزة في واشنطن». وعلى ذلك أصدر الرئيس ترامب ـــ 23 /10/ 2020، قراراً رسمياً برفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وأعلن بعد ذلك بساعات موافقة السودان على تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

■ شكل استقطاب السودان في صف الدول المطبّعة مكسباً أميركياً وإسرائيلياً كبيراً ، تفوق أهميته التطبيع مع كلّ من الإمارات والبحرين، بما يمثله السودان بحجمه وتعداد سكانه ودوره العربي والإفريقي.

وتطمح تل أبيب من وراء هذه الخطوة إلى تعزيز حضورها الأمني في القارة السمراء، بما يمكنها من بناء «سياج» أمني يمتد من وسط افريقيا حتى الخليج، يحمي خط ملاحتها عبر البحر الأحمر، ويقطع الطريق على تمركز قواعد عسكرية إيرانية وتركيا في المنطقة، ويوقف تهريب الأسلحة الذي يتم من هناك إلى سيناء وغزّة، بحسب ادعائها.

■ لفت انتباه المراقبين أن إسرائيل فضلت أن يتم تواصلها مع الحكم في السودان «عبر المكوّن العسكري الذي وطدت علاقتها مع قادته على نحو بدا فيه الجانب الأمني هو المهيمن على مجريات عملية التطبيع». ويلفت المحللون النظر إلى الزيارة السرية التي قام بها مسؤولون في جهاز الموساد للخرطوم في حزيران/يونيو 2021، والتقوا خلالها نائب رئيس المجلس السيادي وقائد قوات «الدعم السريع»، الفريق حميدتي،الأمر الذي «أثار ريبة القادة المدنيين الذين عدّوا الزيارة محاولة إسرائيلية لتقويض حكومة حمدوك، ومحاولة من الفريق حميدتي لتأسيس علاقات مستقلة مع الإسرائيليين، بهدف تعزيز أجندته الداخلية*».*

■ لكن إسرائيل، ومع تفضيلها التواصل مع المكون العسكري، لم تتعامل معه كجسم واحد، ومن خلال قناة اتصال رسمية واحدة. بل شقت مسربين في هذه العلاقة: مسرب تتولى فيه وزارة الخارجية متابعة ملف التطبيع مع عبد الفتاح البرهان للوصول إلى ترسيم الاتفاق، ومسرب آخر يتولاه«الموساد»، ويبحث فيه مع قائد «الدعم السريع» قضايا «الأمن ومكافحة الإرهاب*».* وقد أقلقت هذه الآلية البرهان واعتبرها تحفيزاً لطموحات منافسه حميدتي ، فيما وجد فيها الأخير اعتراف إسرائيلي بحيوية دوره في العلاقة الثنائية المستقبلية مع تل أبيب*.[(داخل الأقواس): سامي صبري عبد القوي؛«إسرائيل والسودان: رهانات التطبيع ومقاربة دعم المكون العسكري»، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 131 ــ صيف 2022 ــ بيروت].*

■ طرح اندلاع المواجهات العسكرية بين الجيش السوداني وقوات «الدعم السريع«، تساؤلات كبيرة حول الدور الذي ستلعبه إسرائيل في هذا الصراع، في الوقت الذي كانت فيه الحكومة الإسرائيلية نفسها تضع جميع الخيارات المتاحة على طاولة البحث، بعدما طالبت الخارجية الإسرائيلية من طرفي الصراع عبر بيان ديبلوماسي وقف القتال.

ومع أن مصادر كثيرة أشارت إلى أن تل أبيب تميل إلى حميدتي من زاوية حذرها من أجندة البرهان وعلاقاته الإقليمية، إلا أن المحللين يرون أن أي خيار ستتخذه إسرائيل لن يلغي حقيقة أن هذه التطورات خفضت كثيراً من مستوى رهاناتها السياسية والأمنية على عملية التطبيع مع السودان، لأجل يصعب تحديده■

**(4)**

**المغرب: مسار متقدم**

**■** لا يشكل دخول المغرب في إطار «اتفاقات أبراهام» انعطافة نوعية في سياساته تجاه إسرائيل، كما لا يعني قفزة كبيرة في علاقاته المتينة أصلاً مع الولايات المتحدة. ومع ذلك، وجدت الرباط في حيوية هذه الخطوة بالنسبة لكل من واشنطن وتل أبيب فرصة ذهبية كي تعزز موقفها السياسي والأمني تجاه محيطها الإقليمي، وعلى وجه الخصوص في مواجهة الجزائر التي تؤيد حق الصحراويين في تقرير مصيرهم، وتساند «جبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب»،(بوليساريو/بالإسبانية)،التي تشكلت في العام 1973، وتدعو لقيام «الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية»، بينما تعتبر الرباط أن الصحراء الغربية الغنية بالفوسفات أراض مغربية. ويشكل ملف الصحراء الغربية واحداً من ملفات خلاف حاد استعر بين الجارين الشقيقين منذ سبعينيات ق20.

**• ترسيم على وقع «أوسلو»**

■ تختلف تجربة المغرب في التطبيع مع إسرائيل عن باقي الأطراف العربية المطبعة، من زاوية أن هذه الأطراف لم تقم علاقات رسمية ومعلنة مع الدولة العبرية إلا بعد توقيع اتفاق ثنائي بينهما، بدءاً من التجربة المصرية مروراً بالجانب الفلسطيني والأردن وصولاً إلى الدول التي أصبحت طرفاً في «اتفاقات أبراهام» خلال العام 2020. بينما أقام المغرب علاقات دبلوماسية رسمية مع إسرائيل على مستوى مكتب اتصال ديبلوماسي ــ 1/9/ 1994، على إيقاع ترسيم «اتفاق أوسلو» بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ــ 13/9/1993، وقبل توقيع الأردن على«اتفاقية وادي عربة» ــ 26/10/1994. وبذلك، كانت المغرب عملياً الدولة العربية الثانية، بعد مصر، التي أقامت علاقات رسمية مع الدولة العبرية.وقد قطع الملك محمد السادس، هذه العلاقات ـــ 23/10/2000، بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية- 28/9/2000، وظلت العلاقات بين المغرب وإسرائيل خارج الإطار الرسمي المعلن إلى أن تم التوقيع على الإعلان المشترك بين المغرب والولايات المتحدة وإسرائيل - 22/12/2020، والذي بموجبه باتت المغرب طرفاً عربياً رابعاً في «اتفاقات أبراهام».

■ وكما كانت بدايات تجربة المغرب في التطبيع مختلفة عما سبقها من التجارب الرسمية العربية في إطار «اتفاقات السلام»، فإن تجربتها الراهنة في مسار«اتفاقات أبراهام»مختلفة أيضاً عن التجارب الثلاث التي سبقتها في هذا المسار. ففي حين كانت مواقف كل من الإمارات والبحرين،(والسعودية باعتبارها جزءاً من هذا الملف)، متوافقة بالأساس مع موقف إدارة ترامب تجاه «الملف الإيراني»، كان موقف الإدارات الأميركية المتعاقبة، بما فيها «الجمهورية» ، مختلفاً عن موقف المغرب من «ملف الصحراء الغربية»، من زاوية دعم واشنطن لدور الأمم المتحدة في حل هذه القضية، إن كان عبر استفتاء سكان الصحراء، أو دعم خيار الحل السياسي عبر المفاوضات ما بين الأطراف المعنية.

وعلى الرغم من أن الرئيس الأميركي ترامب خرج في «صفقة القرن» عن محددات كثيرة في المواقف الأميركية التقليدية من عدة قضايا(القدس مثلاً)، إلا أن قضية مثل «الصحراء الغربية» لم ترد في اصلاً حسابه إلا في سياق استجلاب المغرب إلى «اتفاقات أبراهام». وبمجرد أن أبدى المغرب استعداده للتوقيع على الإعلان الثلاثي بشأن التطبيع، أعلن ترامب في اليوم نفسه اعتراف الولايات المتحدة بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية. واللافت أن إسرائيل لم تقم بذلك إلا في تموز/يوليو 2023، أي بعد أكثر من عامين ونصف العام من توقيع الإعلان.

**• «خارطة طريق للتعاون الدفاعي»**

■ أصر المغرب على أن يجري البت بالاتفاق الأمني مع الولايات المتحدة قبل توقيع الاتفاق الثلاثي، وأن يكون الاتفاق ذو طابع استراتيجي يؤدي إلى تطوير بنيوي في القدرات العسكرية المغربية. ونظراً للعلاقات التاريخية القوية بين البلدين، والحجم الكبير لصفقات الأسلحة الأميركية المنظورة في سياق تطبيق الاتفاق، إلى جانب لهفة ترامب على توسيع «اتفاقات أبراهام»، تم إبرام اتفاق أمني بين المغرب والولايات المتحدة ــ 3/10/2020، أي قبل التوقيع على الإعلان الثلاثي بنحو شهرين.

حمل الاتفاق عنوان«خارطة طريق للتعاون الدفاعي» ويمتد مجاله الزمني لعشر سنوات (2020-2030)، تلتزم خلالها الولايات المتحدة بالعمل على تطوير القدرات العسكرية المغربية وتحديثها. وقد كشف تقرير لـ« إدارة التجارة الدولية» (ITA) صدر بداية العام 2024، أن المغرب خصص 20 مليار$ للاستثمار في المجال العسكري، في إطار تنفيذ الاتفاق مع واشنطن. وخصص ميزانية دفاع قدرها 17 مليار$ ـــ 2023، بهدف تعزيز العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة الأميركية وحلف شمال الأطلسي. وأكد التقرير، أن المغرب يعد أكبر مشترٍ في القارة الأفريقية لأنظمة الدفاع الأميركية ، وكان خلال العام 2022 ثاني أكبر مستورد للأسلحة الثقيلة، 76% منها تأتي من الولايات المتحدة، وقد ارتفعت مبيعات الأسلحة الأميركية إلى المغرب في العام 2020 لأكثر من الضعف، فبلغت 8.5 مليار $ (76 مليار درهم مغربي).

**• تفاهم دفاعي مع إسرائيل**

■ وفيما سعت الأطراف العربية الثلاثة التي سبقت المغرب في توقيع «اتفاقات أبراهام»، على إبقاء اتفاقاتها وتفاهماتها الأمنية مع إسرائيل خارج الترسيم العلني، وبعيداً عن التداول الإعلامي، وقع المغرب معها بشكل رسمي ومعلن مذكرة تفاهم دفاعي ــ 24/11/2021، خلال زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس إلى الرباط.[التحقت البحرين بهذا المسار المعلن بعد نحو عام].

تنص المذكرة على تبادل الخبرات، ونقل التكنولوجيا، والتدريب، والتعاون في مجال الصناعة الدفاعية والأمن السيبراني بين الطرفين. ويسهّل الاتفاق حصول المغرب على التقنيات من الصناعة العسكرية الإسرائيلية، كما يسهّل حصوله على طائرات من دون طيار، وعلى برامج التجسس الإلكترونية. وأشارت مصادر إلى توصل الطرفين لاتفاق يتيح بناء مصنع للطائرات من دون طيار على الأراضي المغربية، بالتعاون مع« BlueBird Aero Systems»، وهي شركة خاصة لكن مساهمها الرئيسي هو «شركة صناعات الفضاء الإسرائيلية» التابعة للحكومة الإسرائيلية. وقالت المصادر إنه تم توقيع عقد لشراء نظام« Skylock Dome»الإسرائيلي،من شركة «سكاي لوك»، وهو مصمم لرصد الطائرات من دون طيار واستهدافها.[موقع الجزيرة نت/بالإنكليزية ــ 24/11/2021] ■

**(5)**

**السعودية: رهانات كبيرة**

**■** تعود العلاقات السعودية ـ الأميركية لأكثر من 80 عاماً، منذ أن اعترفت الولايات المتحدة بمملكة «الحجاز ونجد» ــ 1931،التي أخذت في العام التالي تسمية المملكة العربية السعودية. وفي العام 1933، وقع الطرفان اتفاقية تبادلا من خلالها التمثيل الديبلوماسي، وهو العام الذي منحت فيه السعودية شركة «ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا» امتيازاً للتنقيب عن النفط ، وتم على يدها أول اكتشاف تجاري له ــ 1938. وقد وضع هذا الاكتشاف العلاقات بين الطرفين في إطار استراتيجي قوي ما يزال قائماً حتى الآن.

■ في الجانب الأمني، وقع الطرفان اتفاقية «التعاون الأمني المتبادل» ــ 1951، تم بموجبها توريد أسلحة ومعدات عسكرية أميركية، وإرسال خبراء للتدريب على استخدامها. ومع تطور العلاقة الثنائية، توالت الاتفاقات الأمنية وباتت تشمل أسلحة ومعدات متقدمة من بينها اتفاقان لتوريد طائرات مقاتلة من طرز «فانتوم» ــ 1962 ــ 1965. ومع ازدياد عدد القوات الأميركية وتوسع منشآتها ومرافقها، ضغطت واشنطن لتوقيع اتفاقية رسمت شرعية الوجود العسكري الأميركي في البلاد ــ 1965، أعقبتها اتفاقية منحت الحصانة لأفراد القوات الأميركية والعاملين معها ــ 1972.

ومنذ بداية حرب الخليج الأولى(1980 ــ 1988)، تعاون الطرفان في تنفيذ «خطة فهد» القاضية بإنشاء منطقة حظر طيران على امتداد الساحل الشرقي للمملكة، واستخدم في تنفيذها طائرات التجسس الأميركية المتطورة «أواكس» ، وقد دخلت خمس منها في عداد الترسانة السعودية. *[د. أرشد مزاحم الغريري:«الاتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية الأميركية وأثرها على الأمن القومي العربي»، مركز الكتاب الأكاديمي ـ عمَّان ــ 2014، ص 104 ــ 109].*

**• مسار حذر .. ومتدرج**

■ أيدت المملكة «إتفاقات أبراهام» على أساس مقاربة ولي العهد محمد بن سلمان للصراع العربي والفلسطيني - الإسرائيلي ، التي تنقل الدولة العبرية من خانة العدو المحتل، وفق الرؤية السعودية التقليدية، إلى خانة الحليف، وركزت هذه المقاربة على مساحة «المصالح المشتركة بين الطرفين» بحسب تصريحات بن سلمان. لكن خطوات التقارب السعودي ــ الإسرائيلي اتخذت مساراً متدرجاً بهدف استطلاع مدى استعداد كل من واشنطن وتل أبيب للتعامل بجدية مع طلبات المملكة مقابل التطبيع، والتي يقع في مقدمها إبرام اتفاق أمني قوي مع الولايات المتحدة يشكل عامل ردع لخصومها، ويعزز موقعها في الإقليم.

■ من أبرز خطوات المسار المتدرج، كان اللقاء الذي جمع بن سلمان و بنيامين نتنياهو، في مدينة نيوم الساحلية ــ 11/2020 بمشاركة الجنرال آڤي بالوت، السكرتير العسكري لنتنياهو، ورعاية وحضور وزير الخارجية الأميركية بومبيو. وقبل ذلك، كانت صحيفة «وول ستريت جورنال» نقلت - 18/9/2020، عن مستشاري ولي العهد قولهم إنه «يأمل بمشاركة شركات تكنولوجية إسرائيلية بتطوير وبناء مدينة «نيوم» (المستقبل) التي رصد لها 500 مليار$».

وأشارت مصادر متعددة إلى أنّ شركات إسرائيلية تتعاون مع نظيراتها السعودية بطرق وأشكال وأساليب مختلفة، كما نشرت وسائل إعلام إسرائيلية تقارير عن زيارة قامت بها مجموعة من الصحافيين الإسرائيليين بصورة سرية إلى المملكة السعودية، واستخدمت المجموعة جوازات سفر أجنبية *[ميرال قطينة/«النهار العربي»- 6/7/2022]*، وفتحت السعودية مجالها الجوي أمام الرحلات الإسرائيلية بعد توقيع «إتفاقيات إبراهام». لكن مع تقدم المباحثات السعودية - الأميركية حول التطبيع، أضحت هذه الخطوات علنية، فاستقبلت المملكة وفداً رسمياً إسرائيلياً- 11/9/2023، حضر اجتماع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) في الرياض، وهذه أول زيارة علنية لوفد إسرائيلي إلى السعودية، ثم استقبلت وزير السياحة الإسرائيلي حاييم كاتس، مشاركاً في مؤتمر منظمة السياحة التابعة للأمم المتحدة، الذي استضافته المملكة - 27/9/2023.

**• طموح أمني قوي**

■ شددت السعودية في محادثاتها مع إدارة بايدن، بشأن التطبيع، على تمسكها بالتوصل إلى اتفاق أمني ثنائي يلزم الولايات المتحدة باتخاذ إجراءات فورية في مواجهة أي هجوم مسلح تتعرض له المملكة، خاصة وأن منشآتها النفطية تعرضت لهجوم عسكري مباشر أربكها - 2019، وهو ما عبر عنه ولي العهد محمد بن سلمان خلال زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن إلى الرياض - 7/2022. ولفت انتباه المراقبين أن السعودية، ومن أجل إقناع إدارة ترامب بعقد تحالف دفاعي قوي معها، أبدت استعدادها لتقديم تنازلات في ملف «البرنامج النووي المدني» التي تنشده بالتعاون مع واشنطن، فقبلت التوقيع على المادة 123 من «قانون الطاقة الذرية» الأميركي، التي تؤسس لإطار عمل للتعاون النووي السلمي مع الولايات المتحدة، وهي خطوة رفضتها الرياض من قبل *[وكالة «رويترز» - 29/9/2023].*

■ وأشارت مصادر متابعة إلى أن الاتفاق المزمع «لن يكون تحالفاً بمستوى المعاهدة بل تفاهم دفاعي متبادل»، وأن إدارة بايدن يمكن أن تعمل على تصنيف السعودية كحليف للولايات المتحدة من خارج «الناتو». وذكرت المصادر أن المملكة، التي تدرك أنها لن تحصل على اتفاق يتضمن ضمانات بمستوى البند الخامس من معاهدة حلف شمال الأطلسي، تشدد على أن ينص اتفاقها الأمني مع إدارة بايدن على التزام الولايات المتحدة بحمايتها. وكانت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، قالت - 17/9/2023، نقلاً عن مسؤولين في إدارة بايدن، إن الجانبين السعودي والأميركي «يدرسان إمكانية التوقيع على اتفاق دفاعي أمني على غرار النموذج الآسيوي (اليابان وكوريا)، الذي تدافع فيه الولايات المتحدة عن الدول الحليفة، في حال تعرضت لهجوم من دولة أخرى» *[i24NEWS - 3/10/2023].* وفي حال كان هذا الحديث صحيحاً، وصادق الكونغرس على هذا الاتفاق، تكون السعودية قد حصلت على الاتفاق الأمني الأقوى مع واشنطن في منطقة الخليج.

**• اتفاق وشيك على وقع «الطوفان»**

■ عقب الاختراق الكبير الذي أحدثه «طوفان الأقصى»،استنفرت الولايات المتحدة عسكرياً وسياسياً على ثلاث جبهات :1ــ نجدة إسرائيل؛ 2 ــ مهاجمة مساندي المقاومة الفلسطينية في اليمن والعراق وسوريا؛3ــ حماية «اتفاقات أبراهام». وقد وجدت واشنطن أن أفضل أسلوب لحماية هذه الاتفاقات هو إعادة بث الزخم فيها عبر انضمام السعودية إليها بشكل رسمي.

وعلى اعتبار أن تلبية طلب الرياض عقد اتفاق أمني قوي مع واشنطن كان عقدة أساسية أمام هذا الترسيم، فإن إدارة بايدن على مايبدو في معرض بحث هذا الطلب بوتيرة أسرع. وهذا ما أكده المتحدث باسم الأمن القومي بالبيت الأبيض ، جون كيربي، بقوله ــ 20/5/2024، إن الجانبين الأميركي والسعودي اقتربا «أكثر من أي وقت مضى» من اتفاق صار الآن «شبه نهائي». ونقلت وكالة «فرانس 24» ــ 21/5/2024، عن مصادر متابعة أنه من المتوقع أن ينص الاتفاق المزمع على «ضمانات أميركية رسمية للدفاع عن المملكة، بالإضافة إلى حصول السعودية على أسلحة أميركية أكثر تقدماً، مقابل وقف مشتريات الأسلحة الصينية والحد من الاستثمارات الصينية في البلاد». وأن المفاوضين من الطرفين «يناقشون حصول السعودية على طائرات مقاتلة من طراز إف ــ 35 وأسلحة متقدمة أخرى في إطار الاتفاق».

■ في أواخر أيلول/سبتمبر 2023، أوقفت الإمارات الاتصالات ذات الصلة بصياغة اتفاق أمني جديد مع الولايات المتحدة، لتنظر ما سيتم الاتفاق عليه بين واشنطن والرياض في هذا الشأن. ونقلت حينها هيئة البث الرسمية الإسرائيلية «كان»عن مسؤولين في الإمارات قولهم «في حال منحت الولايات المتحدة تحالفا دفاعياً قوياً للسعودية، فالإمارات سترغب بإقامة تحالف مع ضمانات مشابهة» *[i24 NEWS - 3/10/2023].*

ومع الإعلان عن اقتراب إعلان الاتفاق السعودي ــ الأميركي ، يتوقع المراقبون أن يتكرر هذا السيناريو لكن بصورة أشمل. بمعنى أن الإمارات لن تكون الطرف الخليجي الوحيد الذي سيطالب باتفاق أمني مماثل. وربما هذا ماجعل وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن،الذي أكد أن الاتفاق في مرحلة اللمسات الأخيرة، يقول إن الولايات المتحدة «ستجري محادثات في الأسابيع المقبلة مع دول مجلس التعاون الخليجي الست حيال دمج الدفاع الجوي والصاروخي وتعزيز الأمن البحري»، وهذا يشكل ــ بنظر المحللين ــ رساله إلى هذه الدول بأن واشنطن ماتزال متمسكة بمبدأ الأمن الجماعي لدول المجلس، وأن أي اتفاق أميركي ثنائي متقدم مع أحدها لا ينتقص من الالتزامات الأميركية تجاه الآخرين■